الأمم المتحدة

A/C.1/56/PV.4

الجمعية العامة
الدورة السادسة والخمسون

الوثائق الرسمية

اللجنة الأولى

الجلسة ٤
الثلاثاء، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد إردوس ..... (هنغاريا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البنود ٦٤ إلى ٨٤ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

السيد سوي (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): يشرفني ويسعدني أن أتكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا التي تضم إندونيسيا وبروني دار السلام وتايلند وجمهورية لاو الشعبية الديمقراطية وسنغافورة والفلبين وفييت نام وكمبوديا وماليزيا ووفدي ميانمار.

واسمحوا لي في البداية أن أهنئكم، سيادة الرئيس، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى. كما أهنئ هيئة المكتب. ونحن، ممثلي الرابطة، على ثقة تامة بأن مناقشاتنا سوف تأتي بنتائج مثمرة بقيادتكم القديرة. وأؤكد لكم في الوقت نفسه تعاوننا الكامل ودعمنا. كذلك أعرب عن تقديرنا لوكيل الأمين العام دنابالا لبيانه الشامل والهام.

وتعرب بلدان الرابطة عن تعازينا ومواساتنا لأسر ضحايا الهجمات الإرهابية الحمقاء على الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. فالأحداث المأساوية الأخيرة في ١١ أيلول/سبتمبر نداء إيقاظ لنا جميعا إزاء الخطر الذي يمثله الإرهاب بما في ذلك الإرهاب النووي. ونحن نرحب بالإجراء الفوري الذي اتخذته الأمم المتحدة، ونحيط علما بالقرارات التي اتخذتها في هذا الصدد الجمعية العامة ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مؤخرا. ونلاحظ مع القلق العلاقة الوثيقة بين الإرهاب الدولي والاتجار غير المشروع بالأسلحة، والنقل غير المشروع للمواد النووية والكيميائية والبيولوجية وغيرها من المواد الفتاكة. ونرجو ألا تغيب أخطار الإرهاب الدولي عن بالنا في مناقشات اللجنة الأولى.

وفي العام الماضي رحبت بلدان الرابطة بالنتائج الموفقة التي خرج بها مؤتمر قمة الألفية الذي عقد في نيويورك. ويعد إعلان الألفية الذي اعتمده مؤتمر القمة في غاية الأهمية كما أنه يعكس التزامات رؤساء دولنا وحكوماتنا. وينبغي أن نركز جهودنا خلال هذه الدورة على تحويل تلك الالتزامات إلى واقع.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C154 A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

01-57039 (A)
0157039

وتعيد بلدان الرابطة تأكيد رؤيتها لفتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد باستعمال الأسلحة النووية أو استعمالها إسهاما بالغ القيمة في جهود المجتمع الدولي في سبيل السلام والأمن.

وتسلم بلدان الرابطة بأنه نظرا للتطورات السياسية الأخيرة توجد الآن ظروف مؤاتية لإقامة عالم خال من الأسلحة النووية، كما تعيد بلدان الرابطة تأكيد الإجماع على النتائج التي خلصت إليها فتوى محكمة العدل الدولية في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦، من وجود التزام بالسعي بحسن نية نحو اختتام المفاوضات الرامية إلى نزع السلاح النووي بكل جوانبه في إطار رقابة دولية صارمة وفعالة. وفي ذلك السياق شاركنا، نحن بلدان الرابطة، في تقديم القرار الذي عرضته ماليزيا تأييدا لتلك الفتوى الهامة وسنواصل ذلك مستقبلا.

لقد ظلت بلدان الرابطة طوال عدد من السنوات تشارك في تقديم القرار الذي استهلته ميانمار لحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على الوقف الفوري للتحسين النوعي للرؤوس الحربية النووية وشبكات إطلاقها ووقف تطويرها وإنتاجها وتخزينها. والقرار يحث الدول الحائزة للأسلحة النووية، على أن تقوم على الفور كتدبير مؤقت، بإزالة حالة التأهب من أسلحتها النووية وإبطال مفعولها واتخاذ تدابير أخرى ملموسة لزيادة تخفيض الحالة التشغيلية لشبكات أسلحتها النووية. كما أنه يدعو إلى عقد مؤتمر دولي عن نزع الأسلحة النووية بجميع جوانبها، في وقت مبكر بغية تحديد التدابير الملموسة لنزع الأسلحة النووية والتعامل معها.

ويأتي هذان القراران في إطار إسهام بلدان الرابطة في قضية نزع السلاح. سوف تقدم ماليزيا وميانمار هذا العام، بتأييد من الرابطة ومشاركين آخرين لهما تلك القرارات، مرة أخرى. وأملنا أن تحظى القرارات بتأييد أوسع وبزيادة في عدد مقدميها.

وأود في الوقت نفسه أن أبلغ الوفود بأن بلدان الرابطة نجحت كذلك في تقديم ورقة عمل عن نزع الأسلحة النووية إلى دورة عام ٢٠٠١ لهيئة نزع السلاح. وما ورد في ورقة عمل رابطة أمم جنوب شرقي آسيا من مقترحات تؤكد عناصر القرارات التي ذكرتها الآن قد تجسد بوضوح في الورقة التي أعدها رئيس الفريق العامل المعني بنزع السلاح النووي. وستبذل بلدان الرابطة قصارى جهدها – من خلال هذه الجهود – لكي تعزز زخم عملية نزع السلاح النووي.

وتؤكد بلدان الرابطة دائما على أهمية تحقيق الامتثال العالمي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وندعو من جديد الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى بذل المزيد من الجهود الرامية إلى القضاء على جميع الأسلحة النووية.

وفي هذا الصدد، نتطلع إلى عقد المؤتمر المعني بتيسير دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، الذي يعقد في نيويورك، وندعو جميع الدول الموقعة إلى أن تدعم أهداف المؤتمر. ومما يثلج صدرنا أن ثلاثا من الدول الحائزة للأسلحة النووية قد صدّقت على هذه المعاهدة الهامة. ونحث جميع الدول أيضا، ولا سيما الدول التي لا تزال حائزة للأسلحة النووية، على التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أقرب وقت ممكن.

وفي العام الماضي تمكنا من التوصل إلى نتائج إيجابية للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠. وبلدان الرابطة ترحب بصفة خاصة بالتعهد المطلق من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بالقضاء التام على ترساناتها النووية، مما يؤدي إلى نزع السلاح النووي الذي تلتزم به جميع الدول الأطراف

بموجب المادة السادسة من المعاهدة. ونؤكد من جديد وجهة نظرنا، وهي أن القضاء التام على الأسلحة النووية هو الضمان المطلق الوحيد ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. ولهذا، ندعو مرة أخرى إلى التنفيذ الكامل والفعال للخطوات الواردة في الوثيقة النهائية للمؤتمر الاستعراضي. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد اقتناعنا بوجود ضرورة ملحة لأن تتخذ الدول الحائزة للأسلحة النووية تدابير ملموسة للوفاء بالتزاماتها بموجب معاهدة منع الانتشار. وبخاصة المادة السادسة المعنية بنزع السلاح النووي والمادة الرابعة، المعنية بتقديم المساعدات التقنية إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في استعمال الطاقة النووية للأغراض السلمية.

وتحيط بلدان الرابطة علما بالحوار الذي جرى مؤخرا بين الدول الرئيسية والدول المعنية الأخرى حول قضية الدفاع الوطني بالقذائف؛ ونعرب عن أملنا في أن يضيّق هذا الحوار من هوة الخلافات ويسفر عن نُهج بناءة جديدة لمعالجة القضايا التي تتعلق بهذه القضية حرصا على صون الأمن والاستقرار العالميين. وترحب بلدان الرابطة بالالتزام الذي قطعته الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ٢٠٠٠ بصون وتدعيم معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، بوصفه حجر الزاوية في الاستقرار الاستراتيجي.

ونتفق مع الرأي القائل بأن هناك حاجة ماسة إلى الأخذ بنهج شامل ومتوازن وغير تمييزي إزاء القذائف، إسهاما منا في السلم والأمن الدوليين. ونلاحظ أنه جرى إنشاء فريق من الخبراء الحكوميين بموجب قرار الجمعية العامة ٣٣/٥٥ ألف لدراسة قضية القذائف من جميع جوانبها. ولا نزال نعتقد أن الاتفاقات الشاملة والعالمية وغير التمييزية التي يجري التفاوض بشأنها على نحو متعدد الأطراف هي أفضل علاج لنواحي القلق إزاء انتشار القذائف.

ونلاحظ أنه سيعقد اجتماع قمة في المستقبل القريب بين رئيس الاتحاد الروسي ورئيس الولايات المتحدة. ولا يزال الأمل يراودنا في أن يتحقق دخول معاهدة زيادة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت الثانية) بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية حيز النفاذ في تاريخ مبكر، ونتطلع إلى تنفيذها الكامل وإلى الشروع في التفاوض حول ستارت الثالثة في تاريخ مبكر.

وتود الرابطة أن تذكّر بأن الاجتماع الوزاري الرابع والثلاثين للرابطة نوه بالتقدم المحرز في التفاوض حول مشروع بروتوكول لاتفاقية التحقق من الأسلحة البكتريولوجية، ويتطلع إلى عقد المؤتمر الاستعراضي الخامس للاتفاقية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. ومع ذلك، تلاحظ الرابطة مع الأسف الافتقار إلى توافق الآراء في الدورة الرابعة والعشرين للفريق المخصص للدول الأطراف في الاتفاقية المعني بصياغة مشروع نص بروتوكول لاتفاقية الأسلحة البيولوجية. وتأسف الرابطة كذلك لأن الفريق لم يتمكن من اعتماد تقرير نهائي عن أعماله. وتؤكد الرابطة صلاحية الولاية المناطة بالفريق المخصص، كما تؤكد أن السبيل المستدام الوحيد لتعزيز الاتفاقية هو المفاوضات متعددة الأطراف الرامية إلى عقد اتفاق ملزم قانونا وغير تمييزي.

ونحث كذلك جميع الدول التي لم تصدّق على اتفاقية الأسلحة الكيميائية و لم تنضم إليها أن تفعل ذلك في أقرب وقت مستطاع.

وتحيط دول الرابطة علما بنتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، الذي عقد في نيويورك، ونعرب عن أملنا في التنفيذ الفعال لبرنامج العمل الذي اعتمد في

المؤتمر. وفي نفس الوقت، نأسف لإخفاق المؤتمر في التوصل إلى اتفاق حول قضيتين جوهريتين تتعلقان بمشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وهما الرقابة الصارمة على الحيازة الخاصة للأسلحة الصغيرة ومنع تزويد الجماعات من غير الدول بالأسلحة الصغيرة. وفي هذا الصدد، نضم صوتنا إلى دعوة الأمين العام للدول الأعضاء إلى مضاعفة جهودها الرامية إلى حظر تزويد الأطراف من غير الدول بالأسلحة الصغيرة. وبرنامج العمل المنبثق عن المؤتمر خطوة أولى في الاتجاه الصحيح. ونتطلع إلى تقييم المؤتمر الاستعراضي للتقدم المحرز وإلى دراسته للتدابير الإضافية والفعالة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ونعتقد اعتقادا جازما أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في ظل معاهدات تلاتيلولكو وراروتونغا وبانكوك وبليندابا يشكل خطوات إيجابية صوب تحقيق هدف نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي. وفي هذا الصدد، نرحب بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس الترتيبات التي يجري التوصل إليها بحرية بين دول المناطق المعنية.

وقد أنشأت بلدان الرابطة، من خلال جهودها المستمرة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا. والمعاهدة المعنية بالمنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا دخلت حيز النفاذ في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٧. وهناك بروتوكول مرفق بالمعاهدة لانضمام الدول الحائزة للأسلحة النووية. وإذ نرحب بإعلان الصين، في المؤتمر ما بعد الوزاري للرابطة في تموز/يوليه ١٩٩٩، عن استعدادها للانضمام إلى البروتوكول، نود أن نكرر نداءنا إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تنضم إلى هذا البروتوكول في أقرب وقت مستطاع.

ونرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا ونؤكد أهمية إجراء مشاورات مباشرة بين الرابطة والدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية. ونعتبر أن هذا يشكل تقدما كبيرا صوب تشجيع انضمام الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى بروتوكول المعاهدة. ونرحب، في هذا الصدد، بإجراء أول مشاورات مباشرة بين الرابطة والدول الحائزة للأسلحة النووية، وقد أجريت في هانوي في ١٩ أيار/مايو ٢٠٠١، ونؤكد من جديد دعمنا لهذه العملية. وندعو إلى استمرار المشاورات مع الدول الحائزة للأسلحة النووية. ونرحب كذلك بحلقة العمل الإقليمية المعنية بوضع خطة استراتيجية للأمان من الاشعاعات، وقد عقدت في بانكوك في ١١ آب/أغسطس ٢٠٠١ تحت رعاية المعاهدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

تكرر البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا مرة أخرى دعمها لعقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. ونكرر من جديد قلقنا البالغ إزاء عدم التوصل إلى توافق في الآراء في المداولات التي أجرتها هيئة نزع السلاح في عام ١٩٩٩ بشأن جدول أعمالها وأهدافها. ونواصل مطالبتنا باتخاذ المزيد من الخطوات التي من شأنها أن تؤدي إلى عقد الدورة الاستثنائية الرابعة، بمشاركة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ونؤكد على ضرورة قيام الدورة الاستثنائية الرابعة باستعراض وتقييم تنفيذ نتائج الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح وأن تؤكد من جديد مبادئها وأولوياتها.

وتواصل البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا إيلاء الأهمية لجهود بناء الثقة فيما بين بلدان المنطقة. وتتخذ الرابطة على نحو أكيد تدابير ملموسة لتعزيز

الأمن الإقليمي من خلال مبادرات شتى اتخذت في المنتدى الإقليمي للرابطة.

ونحيط علما بالتطورات الإيجابية التي حدثت في عملية المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا من خلال شتى المبادرات. ونشعر بالتشجيع لأن المنتدى اعتمد ثلاث ورقات، هي بالتحديد ورقة عن مفاهيم ومبادئ الدبلوماسية الوقائية وأخرى عن اختصاصات سجل الأشخاص الخبراء/البارزين في المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا، وورقة عن الدور المعزز لرئيس المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا. وهذا يعد إنجازا كبيرا في عملية المنتدى الإقليمي للرابطة.

ونحيط علما أيضا مع الارتياح بالتقدم المحرز بصدد تنفيذ التدابير المتداخلة بين تدابير بناء الثقة والدبلوماسية الوقائية. ولقد أجريت خلال السنوات القليلة الماضية مناقشات ومحادثات عديدة لتعزيز التفاهم المتبادل بين الدول وتعزيز السلام والاستقرار والرخاء في المنطقة. وفي هذا السياق، نعرب عن التقدير للأنشطة التي تضطلع بها جمهورية فييت نام الاشتراكية، بصفتها رئيس المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا، من خلال إقامة اتصالات رسمية وغير رسمية مع المشتركين في المنتدى الإقليمي للرابطة، فضلا عن الاتصالات مع منظمات إقليمية ودولية، لا سيما الأمم المتحدة، ومنظمة الدول الأمريكية، وحركة عدم الانحياز. وسنواصل دعمنا القوي لأنشطة المنتدى الإقليمي للرابطة ولفريق الدعم فيما بين الدورات المعني بتدابير بناء الثقة التابع للمنتدى، ولعقد اجتماع فريق الخبراء التابع للمنتدى المعني بالجريمة عبر الوطنية، لا سيما فيما يتصل بالنظر في الجرائم عبر الوطنية التي تثير القلق في المنطقة.

ونؤكد من جديد أهمية مؤتمر نزع السلاح بصفته المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الفريد المعني بنزع السلاح.

ونشعر بأسف شديد لاستمرار الجمود في مؤتمر نزع السلاح. ويحدونا الأمل أن تظهر الدول المعنية التزامها بعملية نزع السلاح فتتحلى بالإرادة السياسية للتغلب على هذا الموقف المتجمد والتوصل إلى حل ودي في المستقبل القريب. وتعرب البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا عن اعتقادها بأن توسيع مؤتمر نزع السلاح مسألة ضرورية، ونؤيد تأييدا تاما طلبي تايلند والفلبين.

ونعرب عن اعتقادنا بأن إنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي مسألة تتسم بأولوية عاجلة. ولذلك نطالب بالبدء على الفور في مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن وضع معاهدة دولية غير تمييزية متعددة الأطراف يمكن التحقق منها بفعالية لمنع إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية أو أجهزة التفجير النووي، تحت رعاية المنسق الخاص.

ونعرب، مرة أخرى، عن تقديرنا لمراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأفريقيا لمساهمتها الفعالة في السلام والأمن الدوليين. ولقد ساهمت الندوات الدراسية الإقليمية والمنتديات التي نظمتها هذه المراكز مساهمة فعالة في التقدم المحرز في العملية الجارية بشأن الأمن ونزع السلاح في منطقة كل منها.

ونرى أهمية عاجلة الآن أكثر من أي وقت مضى، لأن يسعى المجتمع الدولي إلى تحقيق السلام والأمن الدوليين، وأن يضاعف جهوده وينفذ التزاماته لتحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. نحن البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا نؤكد مرة أخرى التزامنا بالعمل في إطار التعاون لتحقيق هذه الأهداف كمسألة تتسم بأولوية قصوى.

السيد ريفيرو (بيرو) (تكلم بالاسبانية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أهنئكم على انتخابك، وأتقدم بتهانيّ أيضا إلى جميع الأعضاء الآخرين في المكتب.

ولا يسعني أن أبدأ بياني بدون أن أتقدم أولا ببعض الأفكار بشأن أهمية العمل الذي تقوم به هذه اللجنة في ضوء الأحداث المروعة التي ارتكبت ضد هذه المدينة في ١١ أيلول/سبتمبر.

وشاهدنا، لأول مرة في التاريخ، ارتكاب عمل من أسوأ الأعمال على الإطلاق يمثل احتقارا جنونيا لحياة الإنسان. لقد استخدم مرتكبو هذه الجرائم ركابا أبرياء في ارتطام طائرة في مبان لكي يقتلوا أكبر عدد ممكن من الناس.

لقد تمكنت بيرو من وضع حد للإرهاب، ولكن بعد أن فقدت أرواح ما يزيد على ٢٥ ٠٠٠ نسمة وتكبدت خسائر بالممتلكات تقدر ببلايين الدولارات. وكما لو كان هذا الألم قد أصابنا، فإننا تملكتنا مشاعر العجز والغضب التي تشعر بها دولة عندما يهاجمها عدو مجهول بطريقة شائنة كهذه. ونعرب عن تضامننا مع شعب الولايات المتحدة ونتمنى له القوة والحكمة في هذه الأوقات العصيبة.

وشارك بلدي بنشاط في هذه السنة في جهود الأمم المتحدة لصياغة وثيقة تجسد برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحتها والقضاء عليها من جميع جوانبه. والواقع أن هذا النوع من الأسلحة استخدمته الحركات الإرهابية لنشر الموت والدمار في بلدي طيلة أكثر من عقد.

وبفضل برنامج العمل هذا، تهيأت لدينا أخيرا فرصة للقيام على نحو فعال بمكافحة العنف اليومي والإرهاب الذي يتسم بصبغة عالمية والذي لا يعرف الحدود والذي يقوض حريات الناس الأساسية.

ثمة جانب رئيسي آخر أريد أن أؤكد عليه وهو أن بلدنا ملتزم تماما بأهداف اتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وأعرب عن الارتياح لإبلاغ اللجنة بأن بيرو أكملت في ١٣ أيلول/سبتمبر تدمير ما مجموعه ٣٦٨ ٣٢١ لغما من الألغام المضادة للأفراد، وهو مخزون بيرو من تلك الألغام.

وقد اعتمدت عملية التدمير هذه على الدعم والتحقق من جانب ممثلي المجتمع الدولي والأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمجتمع المدني. وهكذا نكون قد امتثلنا للمادة ٤ من اتفاقية أوتاوا قبل سنة من موعد انتهاء فترة السنوات الأربع الإلزامية التي يحددها ذلك الاتفاق.

وتقدر بيرو الدور الأساسي الذي يؤديه سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، الذي تبعث إليه الدول طوعاً كل سنة بتقارير عن وارداتها وصادراتها. وقد قدمت بيرو للأمين العام، للمرة الأولى منذ أكثر من ست سنوات، التقرير المتعلق بنفقاتها العسكرية.

ولدى وفدي اقتناع راسخ بأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح في جميع مناطق العالم هما الطريق الوحيد لإيجاد ثقافة فعالة لمنع نشوب الصراعات. وبهذا المعنى، أود أن أشير إلى موضوع له أهمية حيوية في سياسة بلدي الخارجية الجديدة.

لقد اقترح الرئيس أليساندرو توليدو في خطابه أمام كونغرس الجمهورية يوم توليه الرئاسة في بيرو تقييد النفقات العسكرية في أمريكا الجنوبية لكي تستخدم تلك الموارد في الصراع ضد الفقر. وذلك أمر منطقي تماماً بما أن أمريكا الجنوبية هي أكثر مناطق أمريكا اللاتينية إنفاقاً على الأسلحة. وقد كانت في العقود الماضية مسرحاً لسباق التسلح بين حكوماتها العسكرية. أما اليوم، فتسود

الديمقراطية في أمريكا الجنوبية. ولا تفتعل الحكومات الديمقراطية الصراعات. أما الصراعات التي قد تعاني منها فتقتصر على الصراعات الداخلية الناجمة عن الفقر، وهو موجود بشكل حاد في أمريكا الجنوبية.

وتتسم هذه المنطقة دون الإقليمية بأعلى معدلات التفاوت الاجتماعي في العالم. إذ يعيش ما تزيد نسبته على ٤٠ في المائة من سكانها على دولارين أو ثلاثة دولارات في اليوم، **وفقاً لتقارير التنمية البشرية**. فكيف إذن يمكن للحكومات الديمقراطية مواصلة الإنفاق على الأسلحة في هذه الظروف؟ بل كيف يمكن لها، فوق هذا، أن تفعل ذلك في ظل حالة الاقتصاد العالمي المثيرة للقلق في الوقت الراهن؟ ومما يؤكد صحة ذلك أن النزاعات الحدودية اختفت تقريباً وحلت محلها عمليات التكامل الخاصة بالسوق المشتركة للجنوب والأنديز.

ولهذا السبب اتفقنا تماماً مع الممثل الشيلي حين أعرب باسم بلدان مجموعة ريو عن اعتقاده الراسخ بأنه ينبغي اعتماد تدابير تسهم في الحد بشكل فعال وتدريجي من تكاليف الدفاع بالمنطقة ورصد هذه التكاليف، بما يكفل في نهاية المطاف إتاحة مزيد من الموارد للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لشعوبنا. ونعتزم لذلك متابعة الاقتراح المتعلق بتحديد الأسلحة في أمريكا الجنوبية لكي نتمكن من تكريس هذه الموارد لتحسين مستوى المعيشة المؤسف السائد في معظم هذه المنطقة دون الإقليمية. وقد اضطلعنا مع شيلي بعملية لتحقيق التكافؤ والشفافية بشأن الأسلحة كخطوة أولى. ونرجو أن يتسع نطاق هذه العملية لتشمل بلدان أمريكا الجنوبية الأخرى.

أختتم كلمتي بالتأكيد من جديد على الدور الذي ترى بيرو أن تؤديه هيئة نزع السلاح بوصفها المنتدى الملائم لإجراء الحوار والمناقشة الصريحة في هذا الموضوع. ونتعهد هنا والآن بأن نقدم تعاوننا ودعمنا الكاملين للعمل الذي يجب أن نؤديه خلال هذا العام.

السيد ريّس (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): اسمحوا لي في البداية بأن أهنئكم، سيدي، وأعضاء المكتب الآخرين، على انتخابكم عن جدارة لتولي قيادة أعمال اللجنة الأولى في الدورة الحالية للجمعية العامة. ونشكر أيضاً سلفكم وأعضاء مكتب العام الماضي على عملهم الممتاز. ونحن مقتنعون بأنكم، سعادة السفير إردوس، سوف ترأسون جلساتنا بحكمة وإنصاف لما لكم من خبرة واسعة في شؤون نزع السلاح والأمن الدولي. ولديكم مكتب ممتاز يمكنكم الاعتماد عليه توخياً لهذه الغاية، وجميع أعضائه جديرون بثقتنا الكاملة.

تؤيد كولومبيا البيان الذي أدلى به السفير فالديس، الممثل الدائم لشيلي، نيابةً عن البلدان الأعضاء في مجموعة ريو. بيد أني أود في بياني أن أحدد وأتناول بشيء من التفصيل موقفنا الوطني فيما يتعلق بمختلف البنود التي تهم بلدنا بشكل خاص من بين البنود المدرجة في جدول أعمال اللجنة.

نوافق تماماً على أن الهمجية والجسامة اللتين تتسم بهما أعمال الإرهاب الدولي التي ارتكبت في هذه المدينة وغيرها من مدن الولايات المتحدة يوم ١١ أيلول/سبتمبر تجعلان من الضروري تعزيز الأمن الدولي. وبالرغم من أن اللجنة السادسة تناولت هذه المسألة في الأعوام الأخيرة وفي الجلسات العامة للجمعية العامة على مدى الأسبوعين الماضيين، فإن كولومبيا ترى أنه يتعين على اللجنة الأولى أن تسهم إسهاماً رئيسياً في القضاء على هذه المشكلة، التي باتت تشكل أخطر تهديد يواجه السلام والأمن اليوم.

فإضافةً إلى تصديق جميع الدول الأعضاء في منظمتنا على الاتفاقيات التي يبلغ عددها ١٢ اتفاقية في هذا الشأن

وتنفيذها لها، ولقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) بمنع تمويل أعمال الإرهاب الدولي وقمعها، الذي أيدته كولومبيا بصفتها عضواً في مجلس الأمن، يجب على هذه اللجنة أن تقدم إسهاماً ذا شأن في منع ارتكاب الأعمال الإرهابية ومكافحتها والقضاء عليها.

إن حجم الهجمات الإرهابية التي وقعت على شعب وحكومة الولايات المتحدة، اللذين أعربنا لهما عن أصدق تعازينا وعن مشاعر التضامن معهما، يبرز على نحو مفزع إمكانية أن يتكرر هذا التدمير الشامل في أي بقعة أخرى من العالم. ويعطي هذا أهمية إضافية لبعض البنود في جدول أعمالنا من قبيل اتفاقية الأسلحة البيولوجية والاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وتنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ويجب أن نردد النداء الموجه بشأن الانضمام العالمي لهذه الاتفاقيات، والتحريم الصريح لاستعمال أسلحة الدمار الشامل المذكورة، وفرض قيود على تطوير تكنولوجيات جديدة لهذه الأسلحة، وبالطبع كفالة عدم وقوع الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية الحالية في أيدي الإرهابيين. وخير ضمان لهذا هو تدميرها تماماً. ويجب أن تشرع البلدان الحائزة للأسلحة الكيميائية في تدميرها امتثالاً للاتفاقية ذات الصلة، وتقديم خطط تفصيلية لعملية التدمير المذكورة. ويجب كذلك أن نمضي قدماً صوب إدراج أسلحة أخرى في نطاق تطبيق الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة واعتماد بروتوكولات جديدة في هذا المجال. أما عن اتفاقية الأسلحة البيولوجية، فما زال يحدونا الأمل في أن يتوصل الفريق المخصص إلى اتفاق بشأن بروتوكول التحقق.

التقدم بشأن مسألة أسلحة الدمار الشامل لم يكن مرضيا، ولم يكن مرضيا أيضا التقدم في مجال النموذج الأصلي لأسلحة الدمار الشامل، وأعني الأسلحة النووية. فلم يتسن حتى الآن انضمام جميع أعضاء المجتمع الدولي إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولا إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهما أساسيتان لإحراز التقدم في نزع السلاح النووي. ومن الحيوي الآن، أكثر من أي وقت مضى، أن يتحمل المجتمع الدولي برمته مسؤولياته تجاه هاتين المعاهدتين.

وكولومبيا تؤكد من جديد اقتناعها بأن القضاء التام على أسلحة الدمار الشامل ونظم إطلاقها هو أفضل السبل لتحقيق السلم والأمن الدوليين. ونحن نرفض أية نظريات عنيفة مثل نظرية الردع، وكذلك النظريات المبتكرة التي تنطوي في نفس الوقت، على مخاطر مثل مفهوم التحالفات الاستراتيجية، ما دامت تقوم على القوة أو التهديد باستخدام القوة. وما زلنا نؤمن بأن نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة، حتى وإن لم يكن الغاية المثلى، ضرورة تزداد إلحاحا يوما بعد يوم في وجه التحديات الجديدة الماثلة أمام السلم والأمن الدوليين.

ولهذا، فإن ما يقلقنا على وجه الخصوص هو أن مؤتمر نزع السلاح، وهو محفل تفاوضي لا غنى عنه، لم ينجح حتى الآن في التوصل إلى اتفاق على برنامج للعمل. ومما يثير جزعنا أن هذا المؤتمر، بعد ثلاث سنوات من الشلل، لم يتمكن من العمل بشأن القضايا التي نعتبرها جميعا أساسية وذات أولوية في مجال الأمن الدولي. وكل ما أمكن تحقيقه، وتم ذلك بموجب مقرره ١٦٤٦، كان مواصلة جهود ترمي إلى تجنب مزيد من التدهور في جهاز له أهمية حيوية بالنسبة للجميع.

هناك بندان على جدول أعمال اللجنة الأولى تعتبرهما كولومبيا أساسيين، نظرا للصراع الداخلي الذي يشهده بلدنا، وهما تنفيذ اتفاقية الألغام المضادة للأفراد، ومسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويسرنا أن نفيد بأن تقدما جوهريا أحرز في هذين

المجالين، وإن كان الطريق الذي يتعين قطعه، دون شك، ما زال طويلا.

فقد أسفر الاجتماع الثالث للدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، الذي انعقد في ماناغوا في الشهر الماضي، عن انخفاض كبير في كمية صادرات الألغام المضادة للأفراد، وفي عدد البلدان التي تنتجها. كما أدى الاجتماع إلى زيادة كبيرة في كمية الألغام المدمرة وانخفاض لا بأس به في عدد الضحايا. ومع ذلك، فإننا في حاجة ملحة إلى انضمام على مستوى العالم إلى الاتفاقية، من جانب البلدان التي تنتج أكبر عدد من هذا النوع من الألغام.

وقد تشرفت كولومبيا بتوليها رئاسة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، الذي عقد في هذه المدينة في شهر تموز/يوليه الماضي. وبصفتي رئيسا للمؤتمر، يمكنني أن أشهد بأنني لمست بنفسي مستوى الالتزام والمسؤولية الذي أبدته جميع الوفود لاعتماد برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وكنت أيضا شاهدا على ما تحلت به عدة وفود من المرونة والتفاني حتى يتسنى تحقيق ذلك.

وما كان أساسيا في هذا الانجاز هو العمل الذي قامت به اللجنة التحضيرية للمؤتمر، وبعض نواب رئيس المؤتمر الذين ساعدوا على التوصل إلى توافق الآراء، مثل السفير دوس سانتوس ممثل موزامبيق، والسفير وستون ممثل المملكة المتحدة، والسفير سود ممثل الهند، والسفير دونواكي ممثل اليابان الذي ترأس الجزء الرفيع المستوى يستحق الشكر أيضا، فقد كرس سنوات عديدة من حياته المهنية الدبلوماسية الناجحة لقضية على هذا القدر من الأهمية بالنسبة للعالم، وبصفة خاصة للبلدان التي وقعت ضحية هذا البلاء، مثل كولومبيا. كما أن الأمانة العامة، وعلى وجه التحديد السيد دانابالا وفريقه من المعاونين في إدارة شؤون نزع السلاح، كان لهم دور أساسي في إنجاح المؤتمر. ومن واجبي، كرئيس، أن أذكرهم بالأسم وأن أشكرهم بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن كل الوفود.

إن برنامج العمل الذي أقره مؤتمرنا اعترف بالأبعاد العالمية للمشكلة، وأعطاها الأولوية اللازمة على جدول الأعمال الدولي. وفضلا عن ذلك، وفر برنامج العمل الخطة التي ينبغي اتباعها، ورسم الطريق الذي يتعين أن تسلكه الدول والمجتمع المدني والمجتمع الدولي لبلوغ الهدف الذي حددناه لأنفسنا.

وعلينا الآن أن نحرز تقدما نحو التنفيذ التام للتدابير المعتمدة في برنامج العمل، سواء على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو العالمي، وأن نحرز تقدما أيضا في مجالات التعاون الدولي، والمساعدة التي ستحتاجها الدول لتنفيذ هذه التدابير، ومتابعة تنفيذ نتائج المؤتمر.

وقد قرر وفد بلادي، إلى جانب وفدي جنوب أفريقيا واليابان، اقتراح مشروع قرار ينظر فيه هذا المحفل بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لا نسعى فحسب من خلاله إلى إضافة دعم الجمعية العامة السياسي لبرنامج العمل – الذي اعتمد بتوافق الآراء أثناء المؤتمر المعقود في تموز/يوليه الماضي، بل أيضا إلى بدء العمل بشأن تطوير البرنامج وتنفيذه على الصعيد المتعدد الأطراف.

لقد تم إعداد مشروع القرار باستخدام صيغة توافق الآراء المستخدمة أصلا في برنامج العمل نفسه، أو في أهم القرارات المتخذة بشأن هذا الموضوع في السنوات الأخيرة. ومشروع القرار هذا الذي ستتاح لي الفرصة لشرح تفاصيله

بإسهاب أثناء الاجتماعات التي سيعقدها مقدمو المشروع هذا الأسبوع، يتوخى، في جملة أمور، عقد مؤتمر للاستعراض وعقد اجتماعات كل سنتين. وهو يدعو الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني إلى الشروع في اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ برنامج العمل؛ وإلى القيام، بالتنسيق مع الأمين العام، بتعبئة الموارد والقدرات اللازمة للدفع به إلى الأمام، ومساعدة البلدان التي تحتاج إلى المساعدة في عملية تنفيذه على الصعيد الوطني.

اسمحوا لي أن اختتم كلمتي بتجديد النداء الذي وجهته في مستهل بيان كولومبيا في المناقشة العامة للجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة، وهو أننا يجب أن نستفيد من توافق الآراء السائد حاليا في الأمم المتحدة فيما يتعلق بالرفض التام للإرهاب الدولي، بغية إحراز تقدم في قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار، حتى نتمكن من منع الإرهابيين من الوصول إلى أسلحة الدمار الشامل.

السيد أحسن (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أستهل كلمتي بتهنئتكم على انتخابكم بالإجماع لترؤس مداولاتنا. ونحن على ثقة بأننا سنتمكن تحت قيادتكم من اختتام مداولاتنا في اللجنة بنجاح. ونتوجه بالتهانئ أيضا إلى سائر أعضاء المكتب. كما نشكر وكيل الأمين العام، جايانثا داناباالا على بيانه الشامل عن القضايا الرئيسية التي تواجه اللجنة هذا العام.

إننا نشارك في المناقشة العامة هذا العام في وقت أصبح فيه القلق على الأمن الدولي يستحوذ على كل تفكيرنا إلى حد لم نشهده من قبل. فالأحداث المأساوية التي وقعت في مدينتنا المضيفة ترددت أصداؤها في كل أرجاء العالم بسبب أثرها المدمر على أرواح آلاف المدنيين الأبرياء وعلى الممتلكات. ونحن نكرر الإعراب هنا عن تعازينا القلبية على الضحايا، ومواساتنا للأسر المنكوبة.

في أعقاب هذا الحادث، شاع بين الأمم إدراك قوي بالحاجة إلى التعاون الدولي. ولعل المرء بإمكانه أن يتوخى الخروج من هذا بفائدة عرضية لصالح التعاون في مجالات حرجة من نزع السلاح. وإلقاء نظرة سريعة على التطورات، أو انعدامها، على امتداد العام الماضي، يؤكد وجود حاجة ماسة إلى هذا التعاون.

ووفقا لما جاء في تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، فإن الزيادة المستمرة في النفقات العسكرية العالمية تزيد من استمرار حالة عدم اليقين في العلاقة الاستراتيجية بين الدول الرئيسية الحائزة للأسلحة النووية. كما أن التباعد في الآراء، الذي طال أمده فيما بين الدول حول تحديد الأولويات وفي وجهات النظر يزيد من عرقلة التحرك على الطريق المؤدي إلى تحقيق الأمن العالمي ونزع السلاح.

وإذا رجعنا بذهننا إلى التطورات التي حدثت في العام الماضي، فإننا نشعر بالإحباط لعدم إحراز التقدم الذي كنا نتوقع تحقيقه في عدد من المجالات. لقد كان تصديق روسيا على معاهدة إستارت الثانية تطورا رئيسيا صوب إجراء تخفيضات أعمق في الأسلحة الاستراتيجية. كما أن اعتماد خطة للعمل في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠، وصدور تعهد واضح من الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تنجز عملية القضاء التام على ترساناتها النووية، واعتماد برنامج للعمل من جانب مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، في شهر تموز/يوليه - كل هذه كانت تطورات مشجعة. وأدى دخول كل من اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الألغام الأرضية إلى تهيئة مناخ مؤات لتحقيق المزيد من التقدم في السنوات القليلة الماضية. ويشكل المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار، ٢٠٠٠، فتحا جديدا إلى حد ما. فقد تم التعهد بالتزامات واضحة. وتم تحديد تدابير

محددة أحادية الجانب وثنائية ومتعددة الأطراف ضمن إطار شامل.

إلا أننا لم نر أي تضاؤل في الخلاف المحتدم بشكل مستمر في مؤتمر نزع السلاح حول برنامج العمل. كما أن الجهود المبذولة في مؤتمر نزع السلاح لإنشاء هيئة فرعية مناسبة لتناول مسائل نزع السلاح النووي لا تزال مجمدة. ونرى أن التفاوض الجاري على أساس قاعدة عريضة جوهري لتحقيق القضاء التام على الأسلحة النووية، وأن مؤتمر نزع السلاح لا يزال يمثل أنسب محفل لذلك الغرض. ونرى كذلك أن التعهد الواضح الذي قطعته الدول الحائزة للأسلحة النووية على نفسها خلال المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠ فيما يتعلق بالقضاء على ترساناتها النووية أمر يكتسي أهمية حيوية، حتى وإن لم يقترن بإطار زمني؛ ويجب أن ينفذ ذلك التعهد من خلال التعجيل بعملية المفاوضات.

لقد أشار المؤتمر الاستعراضي إلى الحاجة إلى إجراء مفاوضات سريعة بشأن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ونرى أن وضع معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية من أجل صنع الأسلحة النووية تكون غير تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها دوليا بشكل فعال سيؤدي إلى تعزيز شرعية معاهدة عدم الانتشار وييسر تخفيض الأسلحة الاستراتيجية من خلال وقف إنتاج مواد انشطارية جديدة.

ما زال التوازن الاستراتيجي والاستقرار العالمي من الشواغل الأزلية بالنسبة لنا. ونحن مقتنعون بأن الدور الذي تضطلع به معاهدة الحد من المنظومات المضادة للقذائف التسيارية ينبغي الحفاظ عليه لكفالة التطور التدريجي لعملية نزع السلاح برمتها. وتبعات الإخفاق في القيام بهذا العمل هائلة؛ ومن شأنها أن تزعزع بشكل خطير الاستقرار اللازم للتنفيذ والتحقق من معاهدات الأسلحة النووية الهجومية الاستراتيجية وعمليات الوقف الاختياري لتفجيرات التجارب النووية القائمة.

وما فتئت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تحتل مكان الصدارة في جدول الأعمال الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار. وبعد قليل من اعتماد الجمعية العامة لهذه المعاهدة عام ١٩٩٦، وقعت عليها بنغلاديش، ثم صدقنا عليها في شهر آذار/مارس من العام الماضي. ووفقا لموقف حركة بلدان عدم الانحياز الطويل الأمد، تسعى بنغلاديش إلى التوصل إلى معاهدة لحظر التجارب تتوخى بلوغ القوة التفجيرية الصفرية، وتكون عالمية ويمكن التحقق منها بشكل فعال، من أجل تحقيق المبادئ والأهداف المحددة لمنع انتشار الأسلحة النووية. ونرى أن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ أمر ذو أهمية حاسمة لمنع استحداث أنواع جديدة من الرؤوس النووية المتفجرة، ومن ثم فإنها تكون أساسية لإمكانية استمرار معاهدة عدم الانتشار لأجل طويل.

إن بنغلاديش، باعتبارها من أقل البلدان نموا، تكرر التأكيد على القلق البالغ الذي تشعر به إزاء الالتزامات المالية التي تقع على الدول الأطراف فيما يتصل بتنفيذ المعاهدة، بما يشمل نفقات اللجنة التحضيرية، ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب، ونظام التحقق، بما في ذلك النظام الدولي للرصد، والأمانة العامة التقنية. ولا بد من إيجاد آلية لتقاسم الأعباء لمراعاة هذا الشاغل.

وبنغلاديش، بوصفها طرفا في كل من اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية، تدرك تماما التزاماتها بموجب هاتين الاتفاقيتين، وتأخذها مأخذ الجد. وبما أننا لم نقتن أو نستحدث أيا من هذه الأسلحة، فإننا نكون ممتثلين تماما لأحكام هاتين الاتفاقيتين. ونشدد على

ضرورة الانضمام العالمي لهما من جانب جميع الدول، بما في ذلك البلدان الرئيسية الحائزة لتلك الأسلحة.

وفي ضوء الطبيعة المتغيرة للصراعات وأعمال العنف، ازدادت بشكل كبير الأهمية النسبية للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في استمرار الصراعات وتفاقمها. وفي الوقت نفسه، أدت العمليات غير المشروعة للتصنيع والاتجار بهذه الأسلحة ونقلها خارج سيطرة الدولة إلى جعل مشكلة الأسلحة الصغيرة شاغلا مشروعا يتجاوز حدود الأمن الوطني ويصبح من القضايا المتصلة بالأمن الإقليمي والدولي. وفق برنامج العمل المتعلق بهذه المشكلة، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من كل جوانبه، المعقود في تموز/يوليه من هذا العام، تم التعهد بالتزامات واضحة من جانب الدول المشتركة، واتخاذ الخطوات اللازمة على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي. ولا يجوز لنا الآن أن نتردد ونتنصل من الوفاء بتلك الالتزامات.

قبل أن أختتم كلمتي أود أن أشدد على أهمية قضيتين. القضية الأولى هي نزع السلاح الإقليمي. إن المشاكل التي لم تُحسم بعد في مناطق شتى، من بينها المنطقة التي يقع فيها بلدي، لا تزال تعوق التقدم في هذا المجال. ونرى أن تدابير بناء الثقة يمكن أن تساعد حقا في إزالة العقبات التي تعوق التقدم في هذه العملية. وفي الوقت نفسه، ما زلنا نتمسك بقوة بالرأي القائل بأن نزع السلاح بشكل جاد على الصعيد الإقليمي سيتوقف إلى حد كبير على التوصل إلى تفاهم على الصعيد العالمي وعلى اتخاذ خطوات راسخة من جانب الدول الكبرى.

ونود أن نؤكد في هذا الصدد على أهمية مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح، بما في ذلك المركز الخاص لآسيا والمحيط الهادئ في كاتماندو. ونلاحظ بارتياح الأنشطة التي قام بها هذا المركز في العام الماضي. ونشاطر اعتقاد الأمين العام بأن ولاية هذا المركز لا تزال صالحة وأن المركز يمكن أن يكون أداة مفيدة في تعزيز مناخ التعاون ونزع السلاح في المنطقة. وفي الوقت نفسه نرى بقوة أن أفضل سبيل لكي يحقق المركز ذلك الهدف هو أن يعمل من كاتماندو. ونلاحظ نتائج المشاورات التي أجرتها الأمانة العامة في هذا الصدد، خصوصا الاستعداد الذي أبدته حكومة نيبال لتحمل التكاليف التشغيلية السنوية للمركز بمجرد أن يتم انتقاله المادي إلى كاتماندو. ونطالب بأن يتم في وقت مبكر استكمال المهام المتبقية في هذا الخصوص حتى يتم نقل هذا المركز إلى كاتماندو.

وفي سياق الاعتماد المستمر على الدور الأمني للأسلحة النووية والردع الذي يعتقد أنها توفره، توجد مخاطرة بأن تظل الخطوات الواردة في خطة العمل التي اعتمدت في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠ مجرد دليل على النوايا الحسنة دون أن تتحول إلى التزامات ثابتة. وهنا أود أن أؤكد الدور الهام الذي يمكن أن يضطلع به المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، في توعية الرأي العام وصانعي السياسة في البلدان ذات الصلة. ولا نزال ندعم دور هذه المنظمات في تعزيز قضية نزع السلاح العام الكامل.

إن الالتزام بهدف نزع السلاح العام الكامل ينبثق بالنسبة لبنغلاديش، من واجبنا الدستوري. ومما له بالغ الأهمية من الناحية العملية بالنسبة لنا الواقع الحقيقي الذي لا جدال فيه للصلة القائمة بين نزع السلاح والتنمية. ونظرا لتدني مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية، فإن السياق الخاص بخفض الإنفاق العسكري لصالح ميزانية التنمية يكتسي أهمية متجددة. إن الهدف النبيل لنزع السلاح – ألا وهو إنقاذ البشرية من ويلات الحروب والدمار – نسترشد به في مكافحتنا للفقر ونقص النمو. وقيام الدول الكبرى بإجراء

تخفيضات صغيرة في نفقاتها العسكرية يمكن أن يتيح مساعدة كبيرة لجهودنا الإنمائية. ونرى أن مسعانا المشترك يجب أن يظل موجها صوب تحقيق هذا الهدف.

السيد باوليو (أوروغواي) (تكلم بالاسبانية): يود وفد بلادي أن يهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة هذه اللجنة. ونود أن نقدم تهانئنا أيضا إلى أعضاء المكتب الآخرين، الذين سيعملون معكم.

تود أوروغواي أن تعلن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل شيلي، الذي تكلم بالنيابة عن مجموعة ريو، وقد تناول فيه عددا من القضايا المدرجة في جدول أعمالنا لهذه الدورة. ودون المساس بذلك البيان أو بالبيانات التي سندلي بها في هذه المناقشة المنظمة بصفتنا نتولى الرئاسة الحالية للسوق المشتركة للمخروط الجنوبي، نود أن نعرض بعض الأفكار حول قضايا ذات أهمية خاصة لأوروغواي.

إن الهجمات الإرهابية التي وقعت على الولايات المتحدة يوم ١١ أيلول/سبتمبر، وإن كانت لم تُرتكب بأسلحة واردة في جدول أعمالنا، لتدل على الخطر الضخم المتمثل في الحفاظ على ترسانات الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. ويجب علينا الآن، أكثر من أي وقت مضى، تحديد سياسة واعتماد تدابير فعالة للقضاء على أي فرصة للحصول بوجه غير مشروع على هذه الأسلحة، الأمر الذي تشكل إمكانية حدوثه تهديدا خطيرا للغاية للسكان المدنيين المعرضين على نحو متزايد لأعمال العنف العشوائي.

ويجب على المجتمع الدولي أن يزيد تعاونه الرامي إلى ضمان المراقبة الدقيقة للمواد النووية، مع تحسين قدرته على اعتراض الاتجار غير المشروع بهذه المواد. ويجب أن تكون جهودنا ذات أربع شعب: أولا، منع المرافق والمواد النووية من أن تستخدم لأغراض غير مشروعة؛ وثانيا، السيطرة على المخلفات النووية ومراقبتها بدقة ومنع الانحراف بها إلى أغراض أخرى؛ وثالثا، استكشاف تكنولوجيات جديدة لإحباط وقوع حوادث المفاعلات النووية؛ ورابعا، تحسين جميع التدابير الأمنية المتصلة بالنقل الدولي للمواد الإشعاعية.

وفي حين تحظى كل الأنشطة الرامية إلى القضاء على التهديد النووي بالترحيب، لا يسعنا إلا أن نعرب عن اتفاقنا التام مع الأمين العام كوفي عنان فيما يتعلق بضرورة تحديد الوسائل اللازمة لتحقيق نزع السلاح النووي بأسرع ما يمكن. ولا نزال نرى أن الأسباب التي تقدمها بعض الدول لتبرير عدم تصديقها على المعاهدات الرئيسية التي تعالج عدم الانتشار أو نزع السلاح النووي أو تخفيض الأسلحة النووية هي أسباب غير مقبولة.

وتشدد أوروغواي مرة أخرى على أهمية العمل المتعدد الأطراف وأهمية الأمم المتحدة بوصفها المحفل الذي لا غنى عنه، لمقارعة التحديات الجديدة التي ينطوي عليها الأمن الدولي. ويحتاج مؤتمر نزع السلاح إلى تحويل نفسه إلى منبر جديد لإجراء مناقشات بناءة تنقل نزع السلاح النووي المتعدد الأطراف من حالة الشلل الراهن الواقع فيها. ولا نزال نبني آمالنا على نتائج أعمال اللجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المزمع عقده في السنة المقبلة. ويحدونا الأمل في أن يحرز حقا التقدم الذي نتوق إليه جميعا.

ومنطقة السلام التي أنشأتها بلدان السوق المشتركة للمخروط الجنوبي، معاهدة تلاتيلولكو التي أنشأت أول منطقة خالية من الأسلحة النووية، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تمثل أوروغواي أيضا طرفا فيها، تشكل درعا قانونية تضمن للبلدان التي لا تملك أسلحة نووية هامشا أمنيا معينا. ولكن بغية أن يكون هذا النظام الأمني فعالا حقا، يجب أن يكتسب طابعا عالميا لم يحصل عليه حتى الآن، لأن عددا من الدول محجمة عن أن تكون طرفا فيه.

ويجب علينا تصعيد الجهود الرامية إلى توسيع المناطق الخالية من الأسلحة النووية جغرافيا من خلال اتخاذ خطوات متعددة الأطراف وثنائية وانفرادية، ولكن هذه الجهود سيثبت أنها غير مثمرة إذا لم يصحبها التصميم السياسي على الامتثال للالتزامات المتعهد بها. ويجب علينا البحث عن وسيلة لإقناع الدول التي لا تزال محجمة عن الانضمام إلى الجهد الرامي إلى تخليص العالم من الأسلحة النووية بأن تحقيق ذلك الهدف يعود بالفائدة على أمنها هي نفسها وأمن الجميع.

وعلى الرغم من وجود وقف اختياري لعدم الانتشار، لا يمكننا أن نكتفي بآلية غير رسمية لا ترقى إلى مستوى السعي إلى الالتزام العالمي. وقد أظهرت أوروغواي بوضوح التزامها بقضية القضاء التام على الأسلحة النووية وغيرها من الأسلحة الشريرة والخطيرة بشكل خاص، واقترانها بتلك القضية. وخلال الشهور الأخيرة، صدَّقت حكومة أوروغوي على اتفاقية حظر استعمال، وتخزين، وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، واتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية. وهكذا فإننا عززنا صفوف البلدان التي اتخذت بالفعل اجراءات لتعزيز النظام القانوني لنزع السلاح الذي تم بناؤه بشق الأنفس خلال السنوات القليلة الماضية. ويجب علينا المضي فورا إلى اتخاذ اجراءات لبناء هيكل لنزع السلاح يمكن أن يقيم نموذجا جديدا للدفاع الجماعي المبني على المبادئ والأهداف التي حددت لتحقيق عدم الانتشار ونزع السلاح.

السيد بن مهيدي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): يسرني بوجه خاص أن أراكم، سيدي الرئيس، بما عرفتم به لدى الجميع بوصفكم دبلوماسيا ممتازا، تترأسون أعمال هذه اللجنة المكلفة بنزع السلاح والأمن الدولي. وأود أن أتقدم إليكم بأصدق تهانئي القلبية وأمنياتي الصادقة بالنجاح في مهمتكم الصعبة. وإني واثق من أنكم ستنجحون في الاضطلاع بهذه المهمة بما يرضي جميع الدول الأعضاء. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ جميع أعضاء المكتب وأؤكد لهم دعم وفدي الكامل. وأود أن أحيي من أعماق قلبي سلفكم، السيد يو ميا ثان ممثل ميانمار، على الطريقة الرائعة التي ترأس بها أعمال هذه اللجنة خلال الدورة السابقة. وأخيرا، أتقدم بشكري الخالص إلى السيد جايانتا دانابالا، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، على التزامه بقضية نزع السلاح وإسهامه القيم فيها.

ولا يفوتني أن أكرر في هذه المناسبة الإعراب عن إدانة الجزائر القوية للهجمات الإرهابية التي غمرت الولايات المتحدة الأمريكية بالحزن، وأن أعرب مرة أخرى عن مؤاساتنا العميقة للولايات المتحدة حكومة وشعبا وتضامننا معها.

إن السياق الجديد الذي برز لدى نهاية الحرب الباردة والمواجهة الإيديولوجية الناجمة عنها حفز حلول مناخ من الانفراج والتعاون أتاح إمكانيات أفضل للحوار والتشاور في مجال نزع السلاح، الذي لا يزال في صميم مشاكل السلم والأمن الدوليين.

ولقد شهدنا تغيرا نوعيا في التفكير، ترجم إلى مرونة في المواقف، أدت في ميدان نزع السلاح إلى تحرير مبادرات ظلت ردحا من الزمن رهينة للتفاعل الضيق الأفق بين الدول. والنتائج المشجعة التي تم التوصل إليها خلال العقد الأخير، وأصبحت واضحة بإبرام سلسلة من المعاهدات، على الصعيدين المتعدد الأطراف والثنائي معا، قد أعطت زخما ومضمونا حقيقيا لعملية نزع السلاح.

وتم تعزيز الجهود الرامية إلى تحرير البشرية من شبح أسلحة الدمار الشامل بإبرام معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت الأولى وستارت الثانية)، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية، والالتزام التاريخي الذي تعهدت به الدول الحائزة

للأسلحة النووية خلال المؤتمر السادس للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ بالقضاء التام على ترساناتها النووية. ومع ذلك، فالتقدم الكبير الذي أحرز لا يغطي شواغلنا إلا جزئيا. وبالمثل، فإن الفرحة النسبية التي أحدثها هذا التقدم لا تجعلنا بأي حال ننسى أن الطريق الذي ينبغي سلوكه في ميدان نزع السلاح النووي، الذي لا يزال يشكل أولويتنا جميعا، سيكون طويلا وشاقا.

وللوصول إلى نزع السلاح العام والشامل الذي نتمناه بشدة، يتعين الاضطلاع بعمل جريء، مثل العمل على استنباط نهج استراتيجي جديد يتضمن نهاية المذهب الذي عفا عليه الدهر والمتمثل في الردع النووي؛ واستبعاد أي مبادرة أو تدبير يمكن أن يعرِّض للخطر مناخ الانفراج ويضعف ما تم تحقيقه بصبر خلال السنوات القليلة الماضية في مجال نزع السلاح؛ والمعالجة الفعالة للمسائل ذات الأولوية لتحقيق نزع السلاح، القائم بقوة على الاحترام الدقيق للمبادئ الواردة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح.

بل إننا سنفعل ذلك بطريقة أسهل إذا ما بدأ تنفيذ الالتزام الذي تعهدت به الدول الحائزة للأسلحة النووية بالقضاء التام على ترساناتها النووية، وإذا ما تعهدت الدول الحائزة للأسلحة النووية بتنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، وهي ملزمة في نظرنا، بالدخول بنية حسنة في مفاوضات ترمي إلى القضاء التام على الأسلحة النووية، كما دعمت ذلك بقوة فتوى محكمة العدل الدولية.

ومن الملح للغاية أيضا أن يعاد تنشيط مؤتمر نزع السلاح وأن يتوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمله، وباعتباره الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة، أن يعمل على معالجة المسائل الأساسية المطروحة أمامه، مثل إعداد صكوك ملزمة قانونا بشأن حظر إنتاج المواد الانشطارية وبشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

ومن وجهة النظر هذه، فإن وفدي بلدي، الذي سره تعيين المنسقين الخاصين، يوم ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١، الذين توكل إليهم إعادة دراسة جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، وتوسيع تشكيله وتحسين طرق تشغيله، لا بد له أن يعرب عن خيبة أمله إزاء استمرار الخلافات التي تمنع هذه الهيئة من القيام بواجباتها الموكوله إليها. وعلاوة على ذلك، نعتقد أن النهج الثنائي ينبغي ألا يهمش، وإنما ينبغي أن يكمل ويعزز النهج المتعدد الأطراف. وفي هذا الشأن، نعتقد أن احترام معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية هو وحده الذي يمكنه أن يعزز عملية نزع السلاح.

ومما يدعو للارتياح أن نرى اليوم أن مناطق خالية من الأسلحة النووية أنشئت بمقتضى معاهدة تلاتيلولكو، ومعاهدة راروتونغا، ومعاهدة بانكوك، ومعاهدة بليندابا، في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وجنوب المحيط الهادئ، وجنوب شرقي آسيا وأفريقيا. وهذه إنجازات تكمل، لحسن الحظ، كل منهما الأخرى وقد خفضت بالتالي إلى حد كبير مخاطر عدم الانتشار وأسهمت في تعزيز السلم والأمن الدوليين.

ويثني وفد بلدي على الجهود الكبيرة التي بذلتها بلدان آسيا الوسطى لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، وكذلك جهود منغوليا، التي اتخذت مركز دولة خالية من الأسلحة النووية.

ونأمل أن يتفق على بذل جهود مماثلة في مناطق أخرى، وعلى وجه الخصوص في الشرق الأوسط، لتحقيق عالم خال تماما من أسلحة الدمار الشامل.

إن عدم إحراز تقدم في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط يثير قلقنا البالغ. وتحقيق

هذا الهدف يعتمد بوضوح تام على قبول إسرائيل – الدولة الوحيدة على الصعيد الإقليمي التي ليست طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية – الحاجة إلى القضاء على أسلحتها النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل التي تملكها وإخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن دعوتنا إلى تحقيق نزع السلاح العام الكامل تستند إلى اقتناعنا الشديد بأنه ليس هناك بديل لنزع السلاح، الخيار الوحيد الذي سيخلص البشرية نهائيا من تهديد إبادتها، ويكفل السلم والأمن في العالم ويخلص الموارد المخصصة للأسلحة لتوجيهها إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

والجزائر، التي تكرس نسبة صغيرة فقط من مواردها لنفقات الدفاع الوطني، اختارت أن تعزز التطوير البحثي من أجل الاستخدام السلمي للطاقة النووية في مختلف مجالات الأنشطة الاجتماعية – الاقتصادية، وتشارك في بذل مختلف جهود نزع السلاح ، بما في ذلك الأسلحة النووية، والكيميائية، والبيولوجية، والتقليدية.

لقد قدمنا مرة أخرى مؤخرا الدليل على التزامنا الشديد بنزع السلاح عن طريق تصديقنا في كانون الأول/ديسمبر على اتفاقيتين – اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة واتفاقية حظر استعمال، وتخزين وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وأود، في هذا السياق، أن أنتهز هذه الفرصة لأعيد تأكيد نية الجزائر التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في المستقبل القريب.

وبهذه الروح أيضا يرحب وفد بلدي ببدء عملية الكفاح ضد ظاهرة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وذلك منذ حوالي ثلاثة شهور، تلك الأسلحة التي تهدد أثارها المزعزعة للاستقرار بشكل خطير السلم والأمن الدوليين.

وبغية اقتراح تدابير واقعية ملائمة، أرسى برنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، والذي نؤيده تأييدا تاما، أساس التعاون الدولي وحدد طريق العمل المشترك والتضامن من أجل القضاء على ذلك الوبال، مصدر الإمداد الرئيسي للإرهاب ولمناطق الصراع.

وفي هذا الصدد أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن التحية الخالصة للسفير كاميلو رييس ممثل كولومبيا والسفير كارلوس دوس سانتوس ممثل موزامبيق على الجهود البارزة التي بذلاها لإنجاح ذلك المؤتمر الهام، كما سرنا أيضا الاجتماع الأول الذي عقده فريق الخبراء الحكومي المعني بالقذائف من جميع جوانبها، في نيويورك في الفترة من ٣٠ تموز/يوليه إلى ٣ آب/أغسطس ٢٠٠١، وهذه المبادرة خطوة هامة إلى الأمام نحو تناول مشكلة القذائف، في إطار منظومة الأمم المتحدة، التي إلى جانب استخداماتها السلمية، تقع على رأس أسلحة الدمار الشامل ذات الطابع المهلك حقا.

وفي أعقاب هذه التغييرات الإيجابية التي حدثت في السنوات القليلة الماضية والتي عززت الحاجة إلى رؤية استراتيجية متجددة للسلم والاستقرار في أرجاء العالم. من الضروري أن يفصل الأمن الدولي عن العوامل العسكرية ويتجاوز المفاهيم الأمنية القائمة على الأسلحة النووية.

وفي العالم المتكافل الذي يجري بناؤه، حيث تبدو التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأساس الحقيقي للسلم والتعايش بين الشعوب. المجتمع الدولي بأسره مدعو إلى أن يواجه معا التحديات الجديدة التي تفرضها عولمة التجارة

واختفاء الحدود، وبتخليص الإنسانية من وبال الحرب والمخاطر الجديدة التي تهددها في شكل الإرهاب. والاتجار غير المشروع بالمخدرات، والأوبئة والجريمة المنظمة، وبأن يمد الرفاه والاستقرار السائدين في الجزء الشامل من كوكبنا إلى كل دول العالم.

إن هذه أمنية الجزائر، وهذه هي المبادئ الأساسية التي تقوم عليها سياسة بلدي والتي تتبع دائما بإرادة مخلصة، وتستهدف تحبيذ الحوار والتشاور وتعزيز الأمن في الأطر التقليدية للانتماء والتضامن. ولهذا تعمل الجزائر مع سائر بلدان المغرب لإقامة كيان شامل مستقر، موحد، متوائم ومزدهر بين البلدان الخمسة التي تكوِّن اتحاد المغرب العربي.

وهذا أيضا هو السبب الذي يجعل الجزائر ملتزمة التزاما تاما بتسوية الصراعات في أفريقيا، وأنها تعمل على تعزيز الأمن والتعاون بين بلدان القارة، حتى تكون قادرة على الاستجابة لمطالب التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأنها اضطلعت بدور نشط في إنشاء الاتحاد الأفريقي وطرح المبادرة الأفريقية الجديدة، لتمكين القارة الأفريقية من بدء انتعاشها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. ولهذا السبب أيضا كان ازدهار ''بحيرة السلم والتعاون'' في منطقة البحر المتوسط دائما هدفا أساسيا للعمل الدولي الذي تقوم به الجزائر.

وبالفعل، فإن رغبتنا في جعل حوض البحر المتوسط جنة يسودها السلام، والتعاون والأمن تجد تعبيرا لها في تأييدنا لإعلان برشلونة، مظهر المفهوم الجديد الخاص بمنطقة أوروبية – متوسطية ككل، وتأييدنا لآليات تشاورية أخرى تؤكد الاعتراف بالطابع التاريخي للعلاقات بين بلدان الشاطئين.

والالتزام الذي أعرب عنه بلدي بإنشاء الفضاء الأوروبي – المتوسطي، الذي جرى التعهد به منذ ست سنوات، يرتكز بقوة على اقتناعه العميق بأن العمل المشترك المتضافر هو وحده الذي يمكنه أن يدعم الاستقرار والأمن في هذه المنطقة، وهكذا يرسي، في إطار نهج عالمي، أساس التضامن والتعاون القائم على المصالح المشتركة وعلى شراكة مفيدة بشكل متبادل.

وبينما ندرك تعقد عمل نزع السلاح والجهود الكبيرة التي لا يزال يتعين علينا الاتفاق على بذلها للتغلب على الأخطار الواقعة في طريق إكماله، لسنا أقل اقتناعا بأن نزع السلاح العام الكامل لا يزال هو الخيار الملائم الوحيد للأجيال المقبلة ما دامت تسود روح تضامن وتعاون بين الشعوب، ويعترف بأن أمن البعض لا يمكن أن يتحقق على حساب تخلف الآخرين الاقتصادي وفقرهم.

السيد هيو شياودي (الصين) (تكلم بالصينية): السيد الرئيس، بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة اللجنة الأولى لهذه الدورة. وإنني على ثقة بأنه بفضل خبراتكم الندية وقدراتكم الدبلوماسية الكبيرة، سوف تقودون هذه الدورة إلى النجاح. ويود الوفد الصيني أن يؤكد لكم تعاوننا الكامل معكم ومع أعضاء المكتب الآخرين. كما نود أن نعرب عن تقديرنا للعمل الممتاز الذي قام به رئيس اللجنة في الدورة السابقة، السفير ميا ثان، ممثل ميانمار. وأغتنم هذه الفرصة أيضا لتوجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام، السيد دانابالا وإدارة شؤون نزع السلاح، تحت رئاسته، على الجهود الحثيثة التي بذلوها في خدمة القضية الدولية لنزع السلاح. ونأمل أن تضطلع الإدارة بدور أكبر في المستقبل.

تنعقد هذه الدورة في ظل ظروف خاصة. ففي يوم ١١ أيلول/سبتمبر، تعرضت مدينة نيويورك وواشنطن، العاصمة لعدد من الهجمات الإرهابية، التي تسببت في سقوط عدد هائل من الضحايا، من بينهم صينيون، فضلا عن

الخسائر الفادحة في الممتلكات. وقد صدمنا في الصين، حكومة وشعبا، صدمة شديدة، وأعربنا عن عميق مواساتنا وتعازينا لضحايا الهجمات. وإن الحكومة الصينية تدين وتمقت كافة أشكال الأنشطة الإرهابية من جانب أي بلد أو منظمة أو مجموعة أو فرد. فالإرهاب الدولي لا يؤدي إلى كوارث إنسانية بشعة فحسب بل يشكل تهديدات لأمن البلدان كافة وللسلام في العالم. وتؤيد الحكومة الصينية تعزيز الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب، بما في ذلك المساعي الرامية إلى القضاء التام على أسبابه الجذرية، وفقا لمقاصد وأهداف الميثاق وغيره من مبادئ القانون الدولي المعترف به عالميا. وإننا على استعداد للتعاون مع البلدان الأخرى في مكافحة الإرهاب.

لقد أبرزت الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة مرة أخرى أهمية التعاون الدولي في الحفاظ على السلام العالمي وأمن البلدان. وبيّنت بوضوح تلك الهجمات أن التحديات الأمنية في القرن الحادي والعشرين ستتنوع بشكل متزايد مع التطور السريع في العلوم والتكنولوجيا، والتجذر المطرد للعولمة الاقتصادية، وأن التعاون الدولي هو وحده القادر على توفير الأمن الحقيقي. إن وضع مفهوم جديد للأمن قائم على التعاون الدولي قد أصبح مهمة ملحة في عصرنا.

إن تحديد الأسلحة ونزع السلاح عالميا هما بالطبع مما يتفق وهذا المفهوم الأمني الجديد. ومن خلال الجهود المتضافرة للمجتمع الدولي خلال العقود السابقة، أمكن وضع نظام قانوني أساسي يحكم تحديد الأسلحة ونزع السلاح عالميا. وقد أصبح هذا النظام جزءا لا يتجزأ من البنيان الأمني الجماعي العالمي الذي يتمحور حول الأمم المتحدة ويقوم بدور بالغ الأهمية في الحفاظ على النظام الأمني الإقليمي والعالمي. وفي ظل الوضع الجديد، ينبغي عدم تقويض سلامة هذا النظام القانوني الدولي وهيبته. بل لا بد من تعزيز النظام وتحسينه. وأي عمل يخرج عن إطار هذا النظام القانوني سيثبت أنه قصير النظر، وما من شأنه ألا أن يزيد من عدم التيقن وتعذر إمكانية التنبؤ في أفق الأمن الدولي، الأمر الذي لن يخدم أي مصلحة أمنية لأي جهة كانت.

إن الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة ستترتب عليها آثار بعيدة المدى بالنسبة للأمن الدولي. وإزاء هذه المأساة الإنسانية المروعة، ينبغي لكل الحكومات أن تفكر بجدية في استراتيجيتها وأولوياتها الأمنية. فإراقة الدماء والرعب إنما يشهدان بوضوح على أن إنشاء أنظمة دفاع بالقذائف على غرار خط ماجينو ليس بالوسيلة الناجعة لدرء خطر الإرهاب. ولن يجلب مثل هذا النوع من الدفاع للعالم سوى شعور كاذب بالأمن، فضلا عن انعدام الثقة بين الأمم وما يستتبعه ذلك من إضرار بالأمن بالدولي. وفي هذا الصدد، نناشد البلد المعني أن يستمع إلى نداء المجتمع الدولي ويكف عن تطوير ونشر أنظمة الدفاع بالقذائف والتي من شأنها زعزعة الاستقرار.

وبغية الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ينبغي للمجتمع الدولي أن يقوم بعمل متضافر لتعزيز الآليات الدولية الرامية إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل. وتحقيقا لهذه الغاية، لا بد من ضمان المشاركة العالمية في هذا المسعى المشترك، الذي يتطلب نهجا للتعاون بدلا من المواجهة، وتطبيق معيار موحد بدلا من الكيل بمكيالين أو حتى بعدة مكاييل. وعلينا الآن أن نلتزم التزاما صارما، بالصكوك القانونية الدولية في ميدان عدم الانتشار وأن نواصل تحسينها.

ويأسف الجانب الصيني بشدة لأنه بعد سبع سنوات، انتفى النهج الأساسي للبروتوكول المقترح لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، مما أدي إلى تعليق المفاوضات. وهذا لا يساعد على التوصل إلى توافق آراء دولي بشأن عدم الانتشار،

وما من شأنه إلا أن يضر بالجهود الدولية في مجال عدم الانتشار.

فيما يتعلق بمسألة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية، نأمل من كل البلدان التي لم توقع على المعاهدة أو تصدق عليها بعد، أن تفعل ذلك، وأن تدعم بالكامل عمل اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

لقد استرعت القذائف اهتماما متزايدا من جانب المجتمع الدولي بوصفها وسيلة لإيصال أسلحة الدمار الشامل. ومثلما هي الحال بالنسبة لأسلحة الدمار الشامل، فإن الوسيلة الناجعة الوحيدة لمعالجة انتشار القذائف تتمثل في إنشاء آلية متعددة الأطراف شاملة وغير تمييزية. وتؤيد الصين قيام الأمم المتحدة بدور قيادي في تناول مسألة القذائف، وتدعم عمل فريق الخبراء الحكومي المعني بالقذائف التابع لها، وهي مستعدة للإسهام في هذه العملية.

إن الفضاء الخارجي ملك للبشرية جمعاء، وثمة رغبة مشتركة لدى بني الإنسان لاستغلاله في الأغراض السلمية. مع ذلك، فإن مما يثير قلقنا البالغ أن الفضاء الخارجي يواجه خطر تزايد عسكرته. لقد تمت بلورة مفهوم استراتيجي بشأن السيطرة على الفضاء وما يتصل بذلك من خطط طويلة الأجل، بهدف وضع أسلحة في الفضاء الخارجي، بوصف ذلك وسيلة لتحقيق التفوق العسكري الانفرادي. ومن شأن مثل هذه التحركات أن تؤدي إلى عواقب وخيمة. وفي واقع الأمر، أضحى منع العسكرة وقيام سباق تسلح في الفضاء الخارجي مسألة واقعية وملحة. لذا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتحرك دون إبطاء من أجل التفاوض على الصك القانوني الدولي الملزم وإبرام هذا الصك في أقرب وقت ممكن، بغية حماية الفضاء الخارجي من خطر الحرب. وإن وفد الصين يرى أن مؤتمر نزع السلاح في جنيف، بوصفه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة في ميدان نزع السلاح، يعتبر أفضل مكان لإجراء مثل هذه المفاوضات.

إن نزع السلاح الكامل وإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية هما أمنية مشتركة لكل شعوب العالم. فالقرن العشرون كان قرنا للأسلحة النووية، وينبغي أن يكون القرن الحادي والعشرون قرنا خاليا من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، فإن البلدان التي تملك أكبر الترسانات النووية وأكثرها تطورا عليها أن تتحمل مسؤوليات خاصة وأساسية. فالتقدم في نزع السلاح النووي من جانبها سيهيئ ظروفا مؤاتية للدول المتوسطة والصغيرة الحائزة للأسلحة النووية كي تنضم إليها في هذه العملية. وإن وفد الصين يقدر النية التي عبر عنها البلد المعني بخفض أسلحته النووية بصورة انفرادية. في الوقت نفسه، ينبغي التأكيد على أن نزع السلاح النووي الحقيقي يجب أن يكون أمرا لا رجعة فيه وأن يمكن التحقق منه ولذلك، ينبغي الاضطلاع به بطريقة ملزمة قانونا.

إن انتهاء الحرب الباردة كان مؤشرا لاقترابنا من نهاية علاقات دولية تتسم بالمواجهة بين التكتلات العسكرية. وحتى تتخلى الدول الحائزة للأسلحة النووية عن فكر الحرب الباردة، عليها في المقام الأول أن تعدل من استراتيجياتها النووية الهجومية بشكل أساسي من خلال نبذ سياستها القائمة على أن تكون البادئة باستخدام الأسلحة النووية. ولذلك تود الحكومة الصينية أن تجدد نداءها للدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية للتعهد بألا تكون أبدا البادئة باستعمال الأسلحة النووية الواحدة ضد أخرى، وللتعهد دون قيد أو شرط وبطريقة ملزمة قانونا بألا تستعمل الأسلحة النووية ضد دول غير حائزة للأسلحة النووية. إن ذلك سيساعد على تعزيز الثقة والتعاون المتبادلين بين

البلدان، وسوف ييسر عملية نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين وإقامة نظام أمن دولي منصف ورشيد.

ونحن نأمل أن تظل كل بلدان العالم، والدول الحائزة للأسلحة النووية بشكل خاص، وفية لهدف إقامة عالم خال من الأسلحة النووية، وذلك بتعزيز، وليس بتقويض، الاستقرار الاستراتيجي والثقة المتبادلة، وهما أساسيان لأي تقدم في نزع السلاح النووي؛ وأيضا بالدفع قدما في نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في وقت مبكر، وليس بتعويقه. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن نشرع في التفاوض بشأن معاهدة لوقف المواد الانشطارية واتفاق بشأن منح الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تأكيدات أمن تحظر الاستعمال الأول وأي استعمال للأسلحة النووية، وأيضا بشأن سحب الأسلحة النووية من أراضي البلدان الأخرى، والتخلي عن سياسات المظلة النووية والمشاركة النووية. وبالإضافة إلى هذه التدابير، ينبغي مواصلة القيام بعملية تخفيض الأسلحة النووية إلى أن يتحقق الخفض الكامل والتدمير الشامل للأسلحة النووية.

إن الصين، باعتبارها دولة طرفا أصيلا في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، تولي أهمية كبرى لتنفيذ الاتفاقية وأوفت بالتزاماتها وفاء تاما مخلصا بموجب الاتفاقية. ويسرنا أن نرى أن تنفيذ الاتفاقية بشكل عام، مع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، كان طيبا في السنوات الأربع منذ بدء نفاذها. والصين تأمل أن تقوم الدول التي لم توقع وتصدق بعد على الاتفاقية أن تفعل ذلك في وقت مبكر، وأن تفي الدول الأطراف بما يمليه عليها ضميرها بالتزاماتها من أجل تحقيق التنفيذ الشامل، العادل الفعال.

لقد كانت الصين ضحية استعمال الأسلحة الكيميائية. بل حتى اليوم، الكميات الكبيرة من الأسلحة الكيميائية التي خلفتها وراءها اليابان على أراضي الصين لا تزال تفرض تهديدا خطيرا على أمن الشعب الصيني وعلى بيئته الإيكولوجية في السنوات الأخيرة، أحرز بعض التقدم في التخلص من الأسلحة الكيميائية المهجورة. ومع ذلك، لا يزال ذلك التقدم أقل كثيرا من توقعات الشعب الصيني ومتطلبات أحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ويحدونا أمل في أن يضع البلد المعني برنامجا شاملا وعمليا لتدميرها في أسرع وقت ممكن وفقا لالتزاماته بمقتضى الاتفاقية، التي ينبغي أن تكفل سلامة السكان المحليين والبيئة المحلية حتى يمكن بدء عملية تدمير كبيرة ويمكن القضاء على الخطر الجسيم الذي تفرضه الأسلحة الكيميائية المهجورة في الإطار الزمني المنصوص عليه في الاتفاقية.

في السنوات الأخيرة، أصبح الاتجار غير المشروع والمتزايد بالأسلحة الصغيرة محط اهتمام دولي. إن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وتكديسها المفرط يفاقمان الحروب والصراعات الإقليمية، ويعوقان التعمير بعد انتهاء الحروب ويسببان مشاكل إنسانية حادة. وفي تموز/يوليه الماضي، عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، مما يُعد مرحلة جديدة في الجهود الدولية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. والصين، التي أيدت دائما الجهد الدولي في هذا الشأن، شاركت مشاركة بناءة في المؤتمر. والصين سوف تنفذ بإخلاص برنامج العمل الذي اعتمد في المؤتمر وستعمل مع الآخرين للدفع قدما بالعملية ذات الصلة. والصين ترحب ببروتوكول الأسلحة النارية الملحق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة، وهي تدرس دراسة إيجابية مسألة التوقيع على البروتوكول.

إن المؤتمر الاستعراضي الثاني للدول الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بأنواع معينة من الأسلحة التقليدية سيعقد في نهاية هذا العام. وستشارك الصين مشاركة نشطة في المداولات ذات الصلة، وستحاول، بالاشتراك مع الوفود

الأخرى، إيجاد وسائل وأساليب أفضل لتنفيذ التزامات الاتفاقية ومعالجة الشواغل الإنسانية التي تسببها بعض الأسلحة التقليدية. ونحن نرى أن الشغل الشاغل الآن هو حشد مواردنا واهتمامنا من أجل تعزيز عالمية وفعالية الاتفاقية.

إن الصين ما برحت ترى بأن مسألة الألغام الأرضية تؤجج الشواغل الإنسانية وحاجة الدول ذات السيادة المشروعة إلى الدفاع عن النفس. والاثنان يجب أن يتوازنا، ولا يمكن تجاهل أحدهما. والصين تتفهم الشواغل الإنسانية للمجتمع الدولي بشأن الخسائر المدنية التي تسببها الألغام البرية وتؤيد الجهود الدولية من أجل تناول هذه المسألة. ولقد شاركت الصين مشاركة نشطة في تقديم المساعدة إلى أعمال إزالة الألغام. وهذا العام، منحت الصين معدات للكشف عن الألغام وإزالتها إلى البلدان التي تعاني من الألغام مثل إثيوبيا، وإريتريا، وأنغولا، ورواندا، وكمبوديا وموزامبيق، وناميبيا.

في القرن الماضي خبرت البشرية ويلات حربين عالميتين وبؤس مواجهة الحرب الباردة. وإذ ننظر إلى القرن الجديد، نجد أن البشرية لا تزال تواجه تحديات واختبارات حادة عديدة. وتهيئة بيئة دولية سلمية مستقرة، آمنة، وطويلة الأجل يمكن الركون إليها لا تزال مهمة مشتركة للمجتمع الدولي. والفحوى الأساسية لسياسة الصين الخارجية هي حفظ السلام العالمي والنهوض بالتنمية المشتركة. وأيا كانت الطريقة التي يتغير بها العالم، لن تغير الصين سياستها الخارجية المتعلقة بالسلام. وفي القرن الجديد، تود الصين أن تعمل مع البلدان الأخرى لتعزيز تحديد الأسلحة ونزع السلاح الدوليين.

السيد غيريرو (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أود أن أهنئكم، وأهنئ من خلالكم سائر أعضاء مكتب اللجنة بمناسبة انتخابكم. وأرجو أن تتقبلوا أطيب أمنياتنا وتأكيداتنا بأنكم ستحظون بكامل تعاون الوفد البرازيلي خلال عملكم. وبشعور من الارتياح أيضا أشير إلى التفاني والقدرة اللتين أدار بهما السفير يو ميا ثان عمل اللجنة الأولى في عام ٢٠٠٠. وأعرب عن التهنئة أيضا لوكيل الأمين العام السيد جايانثا دانا بالا وفريقه في إدارة شؤون نزع السلاح، اللذين شهدت منهما البرازيل تحليا مستمرا بالأسلوب المهني والتأييد لقضية نزع السلاح. ونحن نشكر السفير دانا بالا على بيانه أمام اللجنة الأولى.

ويشارك وفد بلدي في البيان الذي أدلى به أمس ممثل شيلي بالنيابة عن مجموعة ريو.

اسمحوا لي مرة أخرى بأن أكرر مواساتنا وتضامننا البالغين لكل الذين عانوا نتيجة الخسارة المأساوية في الأرواح بسبب الاعتداءات الإرهابية المثيرة للحزن التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر. إن تلك الأعمال الجديرة بالازدراء قوبلت بالغضب في البرازيل. ونحن نعرب عن تعاطفنا مع الضحايا والأسر.

لقد سعت الاعتداءات على الولايات المتحدة الأمريكية إلى زرع الخوف والشلل. وقد فشلت. إن السلوك العاقل المصمم للشعب الأمريكي كان مبعث احترام وتضامن، وساعد على تكوين شعور عالمي بأن الوقت قد حان للتعامل بحسم مع الإرهاب.

إن العام الذي مر منذ عقد الدورة الأخيرة للجنة الأولى كان كئيبا في مجال نزع السلاح. وهناك علامات مثيرة لليأس على عدم اهتمام العناصر الفاعلة الكبرى بالتقدم المحرز في الإطار المتعدد الأطراف. والشلل المستمر الذي يصيب مؤتمر نزع السلاح أبلغ مثال على عدم الاهتمام تدريجيا من جانب الدول الرئيسية وعلى اختفاء البواعث اللازمة للنهوض بالعمل المنسق في ساحة نزع السلاح. ومن

المحتم من الناحية الأخلاقية أن تترجم كل كلمات الالتزام بنزع السلاح وعدم الانتشار إلى أعمال.

ونحن نرحب بالمبادرات الانفرادية المؤدية إلى الخفض في الترسانات لكنها لا يمكن أن تكون، ولا يقصد بها أن تكون، بدائل عن بناء نزع السلاح الدولي. وما من تدبير انفرادي يمكن أن يحل محل استقرار، وتوكيد أي صك تم التفاوض بشأنه على الصعيد المتعدد الأطراف وإمكانية التنبؤ به.

ونحن منشغلون إزاء الميل إلى تفادي النهج المتعدد الأطراف، وإلى تناول المسائل العالمية الطابع بصورة انفرادية أو ثنائية. فالمسائل التي تتصل بالأمن الدولي تؤثر في جميع البلدان وتحظى باهتمام عالمي. ولذلك فإننا نحتاج إلى طرح حلول متعددة الأطراف للمشاكل العالمية. وينبغي أن تناقش التدابير التي تؤثر في بيئة الأمن الدولي على الصعيد المتعدد الأطراف، الأمر الذي يعزز المسؤولية الجماعية ويقوي الآليات التي أنشأها مجتمع الدول لذلك الغرض.

ونرى أن الدفاع الفعَّال حقا ضد أسلحة الدمار الشامل يتمثل في القضاء التام عليها. أما انتشار الدروع فيتعارض والمنطق الحالي المتمثل في فوائد نزع السلاح. فالعالم الأكثر أمنا ليس هو العالم الذي يمتلك الكثير من المنظومات الدفاعية ضد أسلحة الدمار الشامل. إنه العالم الذي لا يحتاج إلى هذه الدفاعات، عندما تكون أسلحة الدمار الشامل غير موجودة. وعلينا أن نسعى إلى كبح الانتشار والوفاء بالتزاماتنا في ميدان نزع السلاح وهي التزامات واردة في المعاهدات، حتى يكون هناك قدر أقل من الأسلحة التي تهدد الإنسانية.

وفي أعقاب الاعتداءات الإرهابية المريعة التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر، قيل الكثير عن الخطر الذي يفرضه وجود أسلحة الدمار الشامل في أيدي الإرهابيين. وتشاطر البرازيل هذه الشواغل وترحب بالمبادرات التي ترمي إلى تخفيف هذا الخطر. وينبغي مكافحة الإرهاب بكل قوة وحرمانه من جميع أدوات العمل. وفي البحث عن الوسائل الكفيلة بمكافحة الإرهاب، فإننا نبرز أهمية نظم نزع السلاح وعدم الانتشار، وكذلك فرض الرقابة الوطنية والدولية على التكنولوجيات المستخدمة في صنع أسلحة الدمار الشامل.

ولكن علينا أن نحرص على ألا تؤدي المناقشة بشأن إمكانية استخدام الإرهابيين لأسلحة الدمار الشامل إلى التبرير الضمني لاحتفاظ الدول بهذه الأسلحة إلى أجل غير مسمى. وإننا نعتبر أن أي استعمال لأسلحة الدمار الشامل هو إساءة استعمال. وينبغي القضاء عليها وفقا للالتزامات الدولية.

ونود أن نعرب عن تأييدنا التام للخطوات العملية في مجال نزع السلاح التي حددها الأمين العام في البيان الذي ألقاه الأسبوع الماضي أمام الجمعية العامة حول الإرهاب الدولي. ونتفق مع تقييمه بأننا ”نستطيع عمل الكثير للمساعدة على منع ارتكاب الأعمال الإرهابية في المستقبل باستعمال أسلحة الدمار الشامل“ (A/56/PV.12)، ونوافق على أن هناك حاجة إلى تعزيز القواعد العالمية لمكافحة استعمال أسلحة الدمار الشامل أو انتشارها.

إن البرازيل على استعداد للعمل ، في اللجنة الأولى، وفي منتديات نزع السلاح الأخرى، لتنفيذ جميع الأهداف التي حددها الأمين العام، ولا سيما ما يتعلق منها ببذل الجهود الرامية إلى كفالة العالمية، والتحقق، والتنفيذ الكامل للمعاهدات الرئيسية المتصلة بأسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك المعاهدات التي تحظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وأعود إلى جدول الأعمال المعروض علينا، فأقول إني آمل في أن تتمكن اللجنة الأولى من اتباع نهج بناء

وتطلعي للتأكيد على المسائل في مجال نزع السلاح، ولا سيما نزع السلاح النووي. وبعد مرور أكثر من عام على مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وقمة الألفية، فإنه لم يبدُ للعيان سوى قدر ضئيل من الإرادة السياسية التي تثبت أن هاتين المناسبتين لم تكونا مناسبتين منعزلتين وأنه سيتم متابعة الالتزامات التي تم التعهد بها خلالهما.

وترى البرازيل كذلك أنه ينبغي لجميع الدول أن تفي بالتزاماتها بعدم انتشار الأسلحة النووية، ولا سيما الالتزامات التي تم التطرق إليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر عام ٢٠٠٠ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وإننا في هذا الصدد، ندعو الدول إلى تجنب اتخاذ خطوات يمكن أن تنطوي على الاعتراف الضمني بمركز الأسلحة النووية، مما يؤدي إلى تقويض تصميم المجتمع الدولي على منع انتشار الأسلحة النووية.

إن إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية هو تعبير عن تطلع المجتمع الدولي بأسره ومسؤوليته الجماعية. وقد تعزز الهدف المتمثل في جعل الأسلحة النووية أسلحة غير مشروعة، عن طريق توسيع المناطق الجديدة الخالية من الأسلحة النووية، والمجال الجغرافي التي اعتبرت فيه غير مشروعة. وإننا نؤيد تعزيز المناطق الحالية الخالية من الأسلحة النووية وإنشاء مناطق جديدة. وإننا إذ نضع ذلك في اعتبارنا، سنقوم مرة أخرى بتقديم مشروع قرار يتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي، الذي نأمل في أن يظل يحظى بتأييد الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء.

وتؤكد البرازيل، كما أكدنا من خلال البيان الوزاري لائتلاف البرنامج الجديد الذي تلاه البارحة ممثل جنوب أفريقيا، أهمية معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية في تعزيز وصون الاستقرار الدولي، وتهيب بجميع الدول الامتناع عن القيام بأي عمل يمكن أن يؤدي إلى حدوث سباق جديد للتسلح النووي أو يمكن أن يؤثر سلبا في نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية.

وإننا نتوقع أن يؤدي المؤتمر القادم المعني بتيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية إلى توليد الزخم اللازم للانضمام العالمي لذلك الصك، ولمواصلة التقيد بروح المعاهدة والامتثال للوقف الاختياري من طرف واحد إلى أن يبدأ نفاذ المعاهدة.

ويشرفني شخصيا أنه تم اختياري لرئاسة أعمال فريق الخبراء الحكوميين المعني بمسألة القذائف من جميع جوانبها. ويسرني أن أذكر بأن تبادل الآراء أثناء الدورة الأولى التي عقدها الفريق كان مشجعا جدا. وسيبذل فريق الخبراء كل جهد ممكن لكي يقدم للجمعية العامة في دورتها المقبلة مساهمته في المناقشة الدولية لمسألة القذائف. ونرى أن مسألة القذائف ينبغي أن تعالج من خلال عملية تنطوي على أوسع اشتراك ممكن.

وفي مجال الأسلحة الكيميائية، نرحب بموافقة الجمعية العامة مؤخرا على الاتفاق المتعلق بالعلاقة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونتوقع أن نتلقى تقريرا من المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن أعمال تلك المنظمة. ونحن نؤيد الجهود التي يبذلها المدير العام السيد خوزيه موريسيو بستاني في رئاسة المنظمة بطريقة تتسم بالحياد والنزاهة والكفاءة. ويجب أن يعتبر التنفيذ الكامل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية بمثابة جهد عاجل من جانب المجتمع الدولي للقضاء على جميع الترسانات الكيميائية، والتحقق من الأنشطة الصناعية التي تستخدم المواد الكيميائية الحساسة، وتشجيع زيادة التعاون للأغراض السلمية، ومراقبة

التبادل الدولي للمواد الكيميائية الحساسة، وهي مهمة عهد بها إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلا أنها لم تنفذ حتى الآن بكل أسف بالرغم من رغبة أغلبية الدول الأطراف.

وتشعر البرازيل بخيبة أمل كبرى إزاء عدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع البروتوكول الملحق باتفاقية الأسلحة البيولوجية، بالصيغة التي اقترحها السيد تيبور توث رئيس الفريق المخصص للدول الأطراف في الاتفاقية. ولم نعد قادرين على مواصلة تجاهل الأخطار التي تهدد الأمن والتي تفرضها الأسلحة البيولوجية؛ وعلينا أن نعمل معا على تعزيز نظام اتفاقية الأسلحة البيولوجية. ونتوقع أن يكتب النجاح للمؤتمر الخامس لاستعراض اتفاقية الأسلحة البيولوجية، الذي سينعقد في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، لتحديد الأدوات اللازمة لمنع الانتشار وكفالة نزع الأسلحة البيولوجية.

وترى البرازيل، أن الأحكام الواردة في مشروع البروتوكول تساهم ولا شك في تعزيز الأمن الدولي في الميدان البيولوجي. وعلينا أن نبذل ما في وسعنا لكي لا نبدد ما أنتجناه خلال أكثر من ست سنوات من العمل المكثف تبديدا كاملا. فإنه ليس هناك أي تكنولوجيا أخرى من تكنولوجيات الدمار الشامل تحظى بما تحظى به التكنولوجيا البيولوجية من الانتشار الواسع جغرافيا. وهذا ما يفسر الحاجة العالمية إلى اتخاذ إجراءات دولية فعالة ضد الأسلحة البيولوجية. ومع ذلك، فحتى تصبح الاتفاقات عالمية، ينبغي أن تعتبر مشروعة وأن تتفاوض جميع الدول على إبرامها. وما من بديل عن تعددية الأطراف عندما يتعلق الأمر بمقاومة أخطار انتشار الأسلحة البيولوجية.

وفي مجال استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية، نسترعي انتباه اللجنة بكل ارتياح إلى أن البرازيل والأرجنتين احتفلتا في تموز/يوليه بالذكرى السنوية العاشرة لإنشاء الوكالة البرازيلية الأرجنتينية لتدوين ومراقبة المواد النووية، وهو حدث بارز تم إلى درجة ممتازة من الشفافية والصداقة القائمة بين بلدينا.

وفي المناسبة نفسها تم التوقيع على إعلان مشترك أنشئت بموجبه الوكالة البرازيلية الأرجنتينية لاستخدام الطاقة النووية، وهي التي ترمي إلى تكثيف التعاون بشأن الاستخدام السلمي للعلوم والتكنولوجيات النووية.

وقد شهد جدول الأمم المتحدة لنزع السلاح في الفصل الأول من هذا العام التحضير لعقد، ثم عقد، مؤتمر الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بكل جوانبه. والبرازيل ترحب باعتماد برنامج العمل واستهلال عملية متابعة مما يمكّن من ترجمة الالتزامات المتعهد بها في المؤتمر إلى أعمال. ونحن نعتبر المؤتمر خطوة أولى في سبيل معالجة عالمية للقضية. كما أنه علامة بارزة على الإدماج القاطع لمسألة الأسلحة الصغيرة على جدول الأعمال الدولي.

ولا يزال يتعين عمل الشيء الكثير. وسيكون التنفيذ الإقليمي مهما أهمية اعتماد تدابير على المستوى الوطني تتفق وبرنامج العمل. ونحن نؤيد الآراء التي أعرب عنها رئيس المؤتمر والأمين العام ومفادها أن أهداف الاجتماع كان من الممكن تحقيقها على نحو أفضل لو أن المؤتمر تمكن من اعتماد أحكام بشأن حيازة المدنيين للأسلحة الصغيرة وبشأن حظر بيعها إلى جهات بخلاف الحكومات والكيانات التي تأذن لها الحكومات بذلك.

وفي ماناغوا، قبل أسابيع قليلة وخلال الاجتماع الثالث للدول الأطراف في اتفاقية الألغام الأرضية، أتيحت لنا فرصة إعادة تأكيد بعض التزاماتنا إزاء حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ونحن نرى أن عالمية معاهدة حظر الألغام هدف هام، وقد اقترن دعمنا السياسي لها بتدابير

عملية. كما أن البرازيل ساعدت في عمليات إزالة الألغام بأن قدمت لها في سياق بعثات الأمم المتحدة في أنغولا وأمريكا الجنوبية والوسطى.

وتفتتح اللجنة الأولى أعمالها هذا الأسبوع في الوقت الذي تهيمن فيه الجوانب الأمنية على جدول الأعمال الدولي كما لم يحدث في عقود. فهذه لحظات تحدٍ للمجتمع الدولي وهي حالة تتطلب من الأمم المتحدة أن تضطلع بمسؤولياتها. وهي أيضا مناسبة جمّعت الدول الأعضاء وبذا أتاحت فرصا لبناء عالم أكثر استقرارا بعد أن سادته الخلافات.

ولكن رغم هول تهديدات الإرهاب النووية أو البيولوجية أو الكيميائية فهي ليست وحدها التي تجعلنا نجدد جهودنا للقضاء على تلك الأسلحة، ولكنه الاعتقاد بأننا إذا تصرفنا الآن بحزم سوف نتمكن من إنقاذ أجيال المستقبل من تهديد هذه الآفة.

وما الإرهاب إلا دعوة تنبيه للحكومات إلى ضرورة تعزيز تدابير عدم الانتشار ونزع السلاح. فالالتزام الدولي بنزع السلاح العام والكامل ينبغي أن يستمر بالقدر نفسه من الإصرار والهمة والوحدة ونحن نجدّ في القضاء على الإرهاب الدولي.

وهذا هو الذي نتوقع أن تفعله اللجنة الأولى.

السيد إنخنز إيخان (منغوليا) (تكلم بالانكليزية): اسمح لي، سيادة الرئيس، في البداية أن أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين قبلي للإعراب لكم عن أحر تهاني وفدي لكم بانتخابكم الذي أنتم جديرون به، والتعهد لكم بكامل دعمنا وتعاوننا. ونحن على ثقة من أن أعمال اللجنة ستكلل بالنجاح بفضل مهارتكم الدبلوماسية وخبرتكم الشخصية في ميدان نزع السلاح وتفانيكم. كما نهنئ أيضا أعضاء المكتب الآخرين بانتخابهم.

ويعرب وفدي أيضا عن امتنانه العميق وتقديره للسفير يو ما تان ممثل ميانمار لتوجيهاته القديرة في إدارة أعمال اللجنة الأولى في العام المضي.

واسمحوا لي قبل الاستفاضة في بياني أن أعرب مرة أخرى عن عزاء وفدي الصادق لشعب الولايات المتحدة في الخسارة الفادحة في الأرواح وأعمق مواساتنا لأسر الضحايا ولأهل مدينتنا المضيفة، نيويورك.

وتجري أعمال الجمعية العامة هذا العام، بما فيها هذه اللجنة، في ظروف غير تقليدية، في وقت تتهدد السلم والأمن الدوليين هجمات إرهابية غير مسبوقة في ١١ أيلول/سبتمبر. فهذه الأحداث المأساوية أبرزت الدور الذي تدعى هذه اللجنة لأدائه في تعزيزها للسلم والأمن الدوليين من خلال عمليات نزع السلاح وتحديد الأسلحة المتعددة الأطراف. ووفدي يعرب عن أمله في أن تكون مناقشات اللجنة ومداولاتها منتجة غاية الإنتاج في سبيل تعزيز هدف التوصل إلى نزع السلاح العام والكامل والسعي من أجل إيجاد مفهوم جديد وسليم للأمن يعالج التهديدات الحالية والمستجدة ونحن على عتبة هذا القرن.

وفي كلمتي اليوم أود التركيز على بعض القضايا التي ينبغي أن تولى في رأي وفدي هذا أولوية الأهمية على جدول أعمال اللجنة الحالي.

ونحن نرى أن على المجتمع الدولي، في ضوء طبيعة التهديدات الأمنية الراهنة، أن يبذل مزيدا من الجهود للحد من أسلحة الدمار الشامل والقضاء عليها ولا سيما منها الأسلحة النووية. ويؤيد وفدي الرأي القائل إن ثمة حاجة حقيقية لإحراز تقدم ملموس في مجالات نزع الأسلحة النووية وعدم الانتشار – وهو التقدم الذي من سخرية القدر أنه ظل يداعبنا في العقد اللاحق للحرب الباردة.

وقد خلصت الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في العام الماضي، وعن حق، إلى أن

”القضاء المبرم على الأسلحة النووية هو الضمانة الوحيدة على الإطلاق من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها“ (NPT/CONF.2000/28، المجلد الأول، الجزء الأول، الفقرة ٢)

ووفدي يؤيد ذلك الرأي بالكامل. كما أن زعماء العالم أكدوا عزمهم في إعلان الألفية ٢٠٠٠ على القضاء على جميع أسلحة الدمار الشامل. ومن هنا يبدو أن الإرادة السياسية أصبحت ظاهرة، بيد أن بعض الصكوك الدولية الهامة الرامية إلى تعزيز نزع الأسلحة النووية وعدم الانتشار لا تزال تنتظر إما الدخول حيز النفاذ وإما التنفيذ الفعّال. ولذا من الأهمية البالغة أن يترجم المجتمع الدولي الإرادة السياسية التي أظهرها إلى واقع وأن يكفل التمسك الرسمي القاطع بها بصدد القضاء الكلي على الأسلحة النووية، واتخاذ الخطوات في غضون ذلك والوفاء عمليا بها.

وفيما يتعلق بنزع الأسلحة النووية وعدم الانتشار، وهما الشرطان الأساسيان الهامان لتعزيز السلم والأمن العالميين فإن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يكتسي أهمية طاغية. وينبغي للدول التي لم توقع المعاهدة وتصادق عليها، وخاصة الدول التي لا بد من تصديقها حتى تدخل المعاهدة حيز النفاذ أن تبادر إلى ذلك بأسرع ما يمكن، وريثما تدخل حيز النفاذ ينبغي أن تطبق وقفا اختياريا لتفجيرات تجارب الأسلحة النووية أو أي تفجيرات نووية أخرى. ويعرب وفدي عن أمله في أن يوفر مؤتمر تيسير دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، وهو المقرر عقده خلال المناقشة العامة المقبلة، الزخم السياسي الكافي في هذا الصدد.

وما فتئت منغوليا تعتقد بأنه في حالة عدم التوصل إلى حل بديل يمكن أن تكون للإلغاء الانفرادي لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية، التي هي إلى الآن الركن الأساسي في الاستقرار الاستراتيجي العالمي، آثار سلبية على التوازن الاستراتيجي الكلي القائم، وبكل ما يترتب على ذلك من عواقب.

ولهذا، تدعو منغوليا الأطراف في معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية إلى الامتناع عن اتخاذ أية تدابير قد تقوض روح المعاهدة إلى أن يجري الاتفاق على حل تقبله جميع الأطراف. وفيما يتعلق بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية، تؤكد منغوليا أهمية دخول معاهدة ستارت الثانية حيز النفاذ في تاريخ مبكر وتتطلع إلى اتخاذ خطوات عملية أخرى يمكن أن تؤدي إلى تخفيضات كبيرة وذات قيمة في الترسانات النووية في إطار عملية ستارت الثالثة.

وفيما يتعلق بنزع السلاح النووي أيضا، يحث وفد بلادي كذلك مؤتمر نزع السلاح على المشاركة في مفاوضات جادة حول إبرام معاهدة عالمية يمكن التحقق منها لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وإلى أن تجرى مفاوضات حول إبرام هذه المعاهدة، نرحب بالوقف الطوعي لإنتاج المواد الانشطارية التي تستخدم في صنع الأسلحة وبالتحلي بشفافية أكبر عن طريق الإعلان عن المخزون الحالي. وفي هذا الصدد، يعيد وفد بلادي مناشدته الأمم المتحدة أن تنشئ سجلا لكل المخزون من المواد الانشطارية التي تستخدم في صنع الأسلحة كتدبير لتوفير الشفافية وبناء الثقة، وسيكون إضافة هامة لسجل الأمم المتحدة الموجود للأسلحة التقليدية.

وإذ نأخذ في الاعتبار أن مصداقية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وغيرها من الصكوك الدولية التي تقضي بحظر أسلحة الدمار الشامل والقضاء عليها تعتمد إلى

حد كبير على فعالية أنظمة التحقق منها، فإن منغوليا ترحب وتؤيد الجهود الرامية إلى ضمان التشغيل الموثوق به لأنظمة الرقابة والرصد الموجودة في ظل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية، كما ترحب باتخاذ تدابير لتحسين آلية التحقق التابعة لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، وتؤيد كل هذه الجهود والتدابير. وفي هذا الصدد، يأسف وفد بلادي لإخفاق المحادثات المتعلقة بوضع بروتوكول للتحقق، تعزيزا لاتفاقية الأسلحة البيولوجية لعام ١٩٧٢، ويعرب عن أمله في بذل المزيد من الجهود في المؤتمر الاستعراضي الخامس القادم للأطراف فيها، المقرر عقده في الشهر القادم.

ومن سوء الطالع أن المذاهب العسكرية للدول الحائزة للأسلحة النووية ما زالت مهتمة بالأسلحة النووية. ولهذا، تؤيد منغوليا اتخاذ خطوات مثل عدم جعل الأسلحة النووية في حالة تأهب، وإزالة الرؤوس الحربية النووية من وسائل إيصالها، والتعهد المشترك من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بألا تكون البادئة باستعمال الأسلحة النووية، واتخاذ بعض التدابير المعروفة الأخرى بوصفها تدابير أمان أساسية لتخفيض خطر استعمال الأسلحة النووية دون تصريح أو عن طريق الخطأ. ونؤكد كذلك ضرورة تقديم ضمانات الأمن السلبية الملزمة قانونيا للأطراف في معاهدة عدم الانتشار من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

وقد كانت مأساة ١١ أيلول/سبتمبر إشارة هامة بالخطر المتزايد من احتمال استخدام أطراف من غير الدول الحائزة لأسلحة الدمار الشامل. وكما أكد الأمين العام في الأسبوع الماضي في المناقشة حول الإرهاب، فإن هجمة واحدة يستخدم فيها سلاح نووي أو بيولوجي كان يمكن أن تؤدي إلى قتل الملايين. والواقع الصارخ اليوم يؤكد أن هناك إمكانية متنامية لحصول الأطراف من غير الدول على أسلحة نووية أو بيولوجية أو كيميائية لأغراض إرهابية.

ولهذا، فإلى جانب الصكوك القانونية التي تحظر أسلحة الدمار الشامل، من الأهمية القصوى اليوم أن يعزز المجتمع الدولي قدرا أكبر من التعاون لتحسين الحماية المادية للمواد النووية ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية وغيرها من المواد المشعة وتعزيز حماية المرافق النووية من أعمال الإرهاب والتخريب ومراقبة تلك المرافق. وبالإضافة إلى معاهدات نزع السلاح النووي، يحث وفد بلادي المجتمع الدولي على الانتهاء في أقرب وقت ممكن من إعداد مشروع اتفاقية مكافحة الإرهاب النووي، والاتفاقية الشاملة المعنية بالإرهاب الدولي، فضلا عن التعجيل بتنفيذ النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية واتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية.

وتوطيد المناطق الموجودة الخالية من الأسلحة النووية وإنشاء مناطق جديدة من العوامل الهامة في تعزيز عدم الانتشار، فضلا عن الاستقرار والأمن الإقليميين. ونظرا لموقع منغوليا الجغرافي والسياسي الفريد، فإنها تسعى إلى الإسهام المتواضع في هذه القضية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن امتنان وفد بلادي لإدارة شؤون نزع السلاح، وبخاصة المركز الإقليمي التابع لها للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، لتنظيم اجتماع في الشهر الماضي في سابورو للخبراء المستقلين من الدول الخمس ومنغوليا لدراسة طرق وأساليب تعزيز وضع منغوليا على أنها خالية من الأسلحة النووية، وقد خلص الخبراء إلى أنه من الضروري اتخاذ المزيد من الخطوات على الصعيد الدولي لتعزيز هذا الوضع. ونعتقد أن إضفاء الصبغة المؤسسية على وضع منغوليا سيكون من التدابير الهامة لتعزيز التنبؤ وبناء الثقة وعدم الانتشار في هذه المنطقة.

وتشعر منغوليا بنفس مشاعر القلق المشروع الذي يساور المجتمع الدولي إزاء الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشار تلك الأسلحة على

الصعيد العالمي، وهي الأدوات الرئيسية للقتل في جميع أنحاء العالم، وبخاصة في المناطق المتضررة من الصراعات المسلحة. وتعلق منغوليا أهمية كبيرة على نتائج أول مؤتمر على الإطلاق للأمم المتحدة بشأن هذه القضية، وقد عقد في تموز/يوليه الماضي في نيويورك. ويشكل برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر بتوافق الآراء خطوة هامة صوب منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه. وفي نفس الوقت يأسف وفد بلادي، مثله مثل كثير من الوفود الأخرى، لإخفاق المؤتمر في التوصل إلى اتفاق على الرقابة على الملكية الخاصة للأسلحة الصغيرة المصممة للاستخدام في أغراض عسكرية، فضلا عن نقلها إلى أطراف من غير الدول، مع احتمال أن يشمل ذلك الإرهابيين. ومع ذلك، يعتقد وفد بلادي أن تدابير المتابعة التي تجسدت في برنامج العمل ستعزز مكاسب المؤتمر.

وفي السياق دون الإقليمي، رحبت بلادي بمؤتمر القمة التاريخي فيما بين الكوريتين لعام ٢٠٠٠ وما تلاه من حوار واتصالات لها أهميتها في بناء الثقة بين الكوريتين وفي منطقتنا ككل. وترحب منغوليا، بل وتؤيد الأفكار والمقترحات العملية الرامية إلى استحداث آلية في شمال شرقي آسيا لمناقشة قضايا الأمن المحلية التي تسبب قلقا أو تسترعي الاهتمام بصفة عامة، وتؤيد تلك الأفكار والمقترحات. وكما أكد وفد منغوليا في العام الماضي، ربما حان الوقت للنظر في إمكان المشاركة في حوار إقليمي يبدأ بتبادل حر للآراء حول إطار هذه المناقشات وهذا الحوار. ومنغوليا على استعداد لمناقشة هذه القضية مع الوفود المهتمة بها.

وختاما، أود أن أؤكد مرة أخرى الأهمية التي تعلقها منغوليا على أعمال هذه اللجنة وأن أعرب عن استعداد وفد بلادي للعمل معكم، السيد الرئيس، ومع الوفود لكي تتكلل أعمالنا المشتركة بالنجاح.

السيد فاسالو (مالطة) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها أمام اللجنة، فاسمحوا لي أن أقدم تهاني وفدي لكم على انتخابكم رئيسا لهذه اللجنة، وأعدكم بتقديم دعمنا الكامل لكم ولأعضاء المكتب بصدد تنفيذ واجباتكم الهامة. وفي هذا الوقت الصعب الذي يعيش فيه المجتمع الدولي، فإن خبرتكم ومثابرتكم في توجيه مداولاتنا تطمئننا إلى حد كبير.

وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، أدلى ممثل بلجيكا الموقر ببيان شامل باسم الاتحاد الأوروبي والدول المنتسبة له، بما فيها مالطة، بشأن مجموعة من بنود جدول الأعمال المعروض على اللجنة الأولى. وبينما نكرر دعمنا التام لمحتوى بيانه، اسمحوا لي أن أطرح عددا من التعليقات من وجهة نظر مالطية.

اتخذت مالطة في الأشهر التي أعقبت استكمال اللجنة الأولى لمداولاتها في السنة الماضية، خطوتين هامتين للتعبير عن استمرار التزامها بقضية نزع السلاح. وفي ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠١، أودعت حكومة مالطة صك مصادقتها على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إحدى لبنات البناء الرئيسية في صرح نزع السلاح، المجال الذي من شأنه أن يجعل عالمنا أكثر أمنا بكثير مما يمكن أن يكون عليه خلاف ذلك.

ومالطة، بانضمامها إلى العدد المتزايد من الدول الأطراف في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تهيب ببقية الدول التي لم تصادق بعد على المعاهدة، وبخاصة البلدان التي تعد مصادقتها مسألة ضرورية لدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، أن تبادر إلى المصادقة عليها في أسرع وقت ممكن لفائدة المجتمع الدولي ولتحقيق الاستقرار.

وأود أن أبلغ اللجنة أيضا بأن مالطة صادقت في يوم ٧ أيار/مايو ٢٠٠١، على اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام.

لقد حضرت مالطة الاجتماع الثالث للدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا، الذي عقد مؤخرا، وكان حضورها لأول مرة بصفتها دولة صادقت على الاتفاقية. ومن دواعي السرور البالغ مشاهدة العمل الحقيقي الذي قامت به هذه الوفود وأعضاء المجتمع المدني في غضون بضع سنوات، مما أسفر عن تحويل الحركة المناهضة للألغام الأرضية إلى اتفاقية مجدية لا يحترم أحكامها العدد المتزايد من الدول الأعضاء الأطراف بل أيضا الأطراف التي تتصف أعمالها بالقوة الأخلاقية للاتفاقية.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أعرب، باسم وفدي، عن الأمل في أن تتعزز وحدة الهدف التي أظهرها المجتمع الدولي في الأسابيع الأخيرة، كرد فعل للهجمات المروعة التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر بطريقة تمكننا من كسر طوق الجمود الذي حال دون إحراز تقدم في عدة جبهات في مناقشة نزع السلاح.

السيد كاباغلي (الأرجنتين) (تكلم بالأسبانية): أولا، سيدي الرئيس، أود أن أنقل إليكم تهاني وفدي على انتخابكم رئيسا لأعمال اللجنة. ولا يخامرني أي شك في أن قدرتكم وخلفيتكم وخبرتكم الدبلوماسية الواسعة ستسهم في نجاح عملنا. وأود أن أعرب عن تهانينا لوفدكم ولأعضاء المكتب الآخرين.

إن الهجمات الإرهابية التي ارتكبت مؤخرا عمل إجرامي، تستنكرها الأرجنتين، التي كانت هي نفسها ضحية لأعمال إرهاب دولي خطيرة. وكانت آثار تلك الأعمال واضحة في جميع المجتمعات المتحضرة في العالم، التي أحست بوقع تلك الآثار على أسسها وقيمها المتمثلة في الحرية والتضامن والاحترام والتمسك بالمبادئ الأساسية للتعايش الإنساني.

ويقتضي هذا التهديد الذي أحاق بالسلام والأمن الدوليين أن تتخذ الدول إجراء قويا، كما نصت عليه القرارات التي اعتمدها مجلس الأمن، بغية إيجاد طرق لتكثيف وتنسيق – على نحو أفضل – تبادل المعلومات المتعلقة بالعمليات، ضمن جوانب رئيسية أخرى، فيما يتعلق بالاتجار بالأسلحة، والمواد المتفجرة والمواد الخطيرة، وفيما يتعلق بالتهديد الذي تمثله إمكانية حيازة هذه الجماعات الإرهابية لأسلحة التدمير الشامل.

وتقر جمهورية الأرجنتين، كما تجلى في مداخلة بلدنا في اللجنة خلال الدورة الماضية للجمعية العامة، أكثر من أي وقت مضى، بأن الانضمام العالمي للصكوك القانونية من أجل عدم انتشار أسلحة التدمير الشامل ونزعها ينبغي أن يكون هدفنا للعقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ولن نتمكن من وضع أسس الأمن المتبادل المضمون، إلا بتحديد ذلك الهدف.

وتعتقد الأرجنتين بأن من الضروري تكثيف التسهيلات التقنية من أجل تنفيذ تدابير المراقبة التي نصت عليها الاتفاقات دون الإقليمية والإقليمية والدولية المعنية بأسلحة التدمير الشامل. وبغية القيام بذلك، لابد من إيلاء الأولوية لاعتماد، قواعد وإجراءات من أجل تسهيل تبادل المعلومات عن مكافحة انتشار تلك الأسلحة في إطار النظام القانوني لكل بلد.

وتشجع الأرجنتين على الشفافية في نقل التكنولوجيا الحساسة واعتماد قواعد ومعايير مشتركة من أجل تحديد المواد المزدوجة الاستعمال بغية الحيلولة دون الاتجار غير المشروع بها، الأمر الذي قد تترتب عليه آثار خطيرة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وترى الأرجنتين ثمة فرصة في الدورة القادمة للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي المعني بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من أجل التنفيذ الفعال للخطوات الملموسة التي اتفقت عليها ١٨٧ دولة طرفا في المعاهدة بغية تعزيز الجهود المنتظمة والتقدمية لتنفيذ المادة السادسة من ذلك الصك. وفي هذا السياق، نؤكد على المطالبة بالتوقيع على الاتفاقية الشاملة لحظر التجارب النووية والمصادقة عليها، والبدء على الفور بالمفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح، بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وتعرب الأرجنتين عن أملها في أن يهيئ المؤتمر الثاني المعني بتسهيل دخول معاهدة حظر التجارب النووية الشاملة حيز النفاذ، فرصة للتأكيد من جديد على أهمية هذه المعاهدة بصفتها وسيلة لضمان وضع نهاية للتجارب النووية.

وفي منطقتنا دون الإقليمية، تصادف هذه السنة، الذكرى العاشرة لإنشاء الوكالة البرازيلية – الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها. ولقد أنشئت هذه الوكالة نتيجة للتقارب النووي بين بلدينا، وتمثل جزءا جوهريا من الالتزام الكبير بسياسة عدم انتشار الأسلحة النووية وتعزيز حصر استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية.

وينبغي الإشارة إلى أنه استنادا إلى الثقة والشفافية بشأن المواد النووية اللتين تحققتا من خلال نظام الضمانات والرصد المتبادل، عن طريق الوكالة البرازيلية – الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها، أنشئت في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠١، الوكالة البرازيلية – الأرجنتينية لتطبيقات الطاقة النووية. ومهمتها تعزيز وتكثيف التعاون بين البلدين في ميدان تطبيقات الطاقة النووية، وتحديد المجالات التي يمكن فيها تصميم وتنفيذ مشاريع مشتركة، وإنشاء آليات من أجل تنفيذ ذلك التعاون.

وتعرب الأرجنتين عن أسفها إذ أنه بعد ٦ سنوات من المفاوضات التي أجراها الفريق المخصص التابع للدول الأطراف في معاهدة الأسلحة البيولوجية المعني بموضوع النص الذي اقترحه الرئيس، لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن وضع بروتوكول فعال للتحقق يقلل من الأخطار التي تمثلها تلك الأسلحة وعدم تشجيع انتشارها.

ونرى في هذا السياق وجوب أن تشارك جميع البلدان أثناء إعدادنا لصك ملزم، وندعو إلى الأخذ بنُهج ابتكارية قد تؤدي إلى تعزيز نظام التحقق بطريقة مشروعة.

وسياسة جمهورية الأرجنتين، التي تشمل عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، وفرض الضوابط الأمنية والتصديرية الدولية على التكنولوجيا والمواد العسكرية الحساسة، تدرك أيضا الشواغل المتعلقة بانتشار القذائف.

ومما يتسم بأهمية حيوية لبلدي تعزيز المعايير والصكوك السياسية الدولية المصممة لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل ونظم إطلاقها. وقد ظل نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، والأرجنتين طرف فيه، هو آلية المراقبة والرصد الوحيدة لمدة طويلة فيما يتعلق بعدم انتشار القذائف. ويجب علينا الآن أن نتبع هذا النهج باتخاذ إجراء على الصعيدين العالمي والمتعدد الأطراف. ولهذا السبب يؤيد بلدي تعميم مشروع مدونة السلوك الدولية في هذا المجال الذي سيقدم إلى عملية تفاوضية مخصصة بهدف عقد مؤتمر دولي لاعتماده في عام ٢٠٠٢. كذلك نؤيد العمل الجاري الذي يضطلع به فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة، الذي سيقدم تقريره أيضا خلال الدورة القادمة للجمعية العامة، وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٥/٣٣ ألف.

والمعلوم أن الأرجنتين، بحكم تجربتها الخاصة، من المروجين بحماس لاتخاذ تدابير بناء الثقة. وقد أسهمت تدابير بناء الثقة التي اضطلعنا بتطبيقها على الصعد الإقليمية ودون

الإقليمية والثنائية إلى حد كبير في إيجاد واقع جديد في كافة أرجاء نصف الكرة الذي ننتمي إليه، تمخض عن علاقات ناضجة وقوية ومثمرة. ونرجو لذلك أن تبدي جميع الوفود إرادتها والتزامها على الصعيد السياسي حتى نكفل قيام هيئة نزع السلاح في العام القادم لدى اختتامها النظر في هذا البند، بإصدار توصيات تترتب عليها فوائد من حيث زيادة التفاهم فيما بيننا جميعا.

وتود الأرجنتين في هذا السياق أن تشدد على النتائج التي توصل إليها العمل الذي أسندناه، بالاشتراك مع شيلي، إلى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية فيما يتعلق بوضع منهجية مشتركة موحدة لتقييم الإنفاق الدفاعي. ولدينا علاوة على ذلك اهتمام خاص بالمبادرة المماثلة التي قامت بها شيلي وبيرو، ونرجو أن تستعين البلدان الأخرى في المنطقة بنفس المنهجية.

وسوف يتيح لنا ذلك النموذج إجراء مقارنات رصينة للإنفاق بهدف وضع نقاط مرجعية لبناء الثقة والشفافية. كذلك ينبغي اعتباره مكملا لتدابير الشفافية وبناء الثقة الأخرى، من قبيل تقديم المعلومات لسجل الأسلحة التقليدية والالتزامات المقطوعة في سياق الاتفاقات الدولية.

وقد مثل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه نقطة تحول في اتجاه الدول لمكافحة الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة. ويحدد برنامج العمل المعتمد في ذلك المؤتمر مجموعة من التدابير لوقف ذلك الاتجار غير المشروع، مما يجعل عمليات نقل الأسلحة أكثر شفافية ويدعم تدابير نزع السلاح على الصعيد الإقليمي.

وترحب الأرجنتين باشتمال برنامج العمل على التزام بوضع معايير لتجريم تصنيع هذه الأسلحة والاتجار غير المشروع بها، فضلا عن استحداث معايير إدارية وإنشاء هيئات لرصد تصنيعها وتداولها وتصديرها واستيرادها. ومن البوادر المبشرة بالخير أيضا إعداد معايير دولية للسمسرة في الأسلحة واكتشاف الطرق المستخدمة في الاتجار غير المشروع وتحديد أماكن خطوط الإمداد.

واسترشادا ببرنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر في تموز/يوليه الماضي، فضلا عن اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بطريقة غير مشروعة، والصكوك الأخرى الدولية في هذا الميدان، بوصفها نقطة مرجعية، ترى الأرجنتين من الأهمية بمكان تنفيذ آليات تنسيق من أجل تنشيط الصكوك القائمة بغية تحقيق الاتساق في المعايير ووضع إجراءات فعالة تتوخى مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشار تلك الأسلحة.

وقد حدد فريق الأسلحة الذي أنشأته السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي وبوليفيا وشيلي وفقا للقرار الذي اتخذه رؤساء البلدان الأعضاء الستة، هدف إقامة آلية دون إقليمية لكفالة تنفيذ ومتابعة كل من اتفاقية البلدان الأمريكية وبرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

ونجحت اتفاقية أوتاوا في تكريس الدعوة إلى القضاء على الألغام المضادة للأفراد بمثابة التزام دولي. فهذه الألغام تسبب ضررا بليغا بالمدنيين وتستمر آثارها الضارة عشرات السنين، بما يتجاوز كثيرا نهاية الصراعات التي أدت إليها في المقام الأول. والمنطقة التي ننتمي إليها من العالم هي إحدى المناطق التي تتجاوب على نحو إيجابي للغاية مع هذا الالتزام، حيث أن جميع بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تقريبا أطراف في هذه الاتفاقية.

وتتفق الأرجنتين تماما مع الأهداف المكرسة في تلك الاتفاقية وتعمل على تعميمها وتنفيذها الكامل. وفي هذا السياق، نود أن نؤكد أن الأرجنتين وكندا نظمتا في بوينس آيرس في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي حلقة دراسية إقليمية عن تدمير الألغام، شاركت فيها منظمة الدول الأمريكية. ومثلت تلك الحلقة الدراسية خطوة كبرى صوب تنفيذ المادة ٤ من الاتفاقية.

ويأمل بلدي، علاوة على ذلك، أن يتيح مؤتمر الأطراف المقبل لاستعراض الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة فرصة لتعزيز ذلك الصك القانوني والعمل على توسيع نطاق تطبيقه على جميع الصراعات المسلحة، سواء دولية أو غير دولية. ونرجو أن يجد المجتمع الدولي حلا للمشكلة التي تمثلها المواد المتفجرة المتبقية من الحرب ، فضلا عن الأسلحة الأخرى التي تسبب ضررا عشوائيا.

ويجب أن نتقدم صوب بناء عالم أكثر أمانا وتكاملا. وإذا اعتمدنا نهجا متكاملا فسيكون في مقدورنا نحن الأمم المتحدة في مجموعها إيجاد الحلول للمشاكل التي تؤثر فينا جميعا، من قبيل نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

ويحدونا الأمل في أن تصبح هذه الدورة من دورات اللجنة الأولى مثمرة. ويمكنكم يا سيدي الرئيس، أن تطمئنوا إلى التعاون الكامل من وفدي.

السيد كيتيا (مالي) (تكلم بالفرنسية): باسم وفد بلادي، أود أن أتوجه إليكم، سيدي، بأحر التهانئ على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. وأود أيضا أن أُزجي التهانئ إلى سائر أعضاء المكتب. ويمكنكم أن تعتمدوا على تأييدنا لكم في آدائكم لمهمتكم الصعبة. وأخيرا، أود أن أشكر السيد دانابالا على الملاحظات التوضيحية التي تقدم بها عند افتتاح مناقشتنا.

وأرجوكم أن تسمحوا لي بالانضمام إلى المتكلمين السابقين في الإعراب للوفد الأمريكي عن تضامن وفد بلادي وتعاطفه العميق، إثر الهجمات الإرهابية التي أغرقت البلد في جو من الحِداد بتاريخ ١١ أيلول/سبتمبر. وقد برهنت هذه الأعمال مرة أخرى على أن مسؤوليتنا هي أن نطور مفاهيم جديدة تكفل ضمان الأمن الدولي بشكل أفضل.

إن مسألة نزع السلاح تستأثر اليوم باهتمام خاص في العالم. ومالي، التي أدّت دورا رائدا في مجال نزع السلاح الجزئي، ستواصل بنشاط دعم الجهود الدولية في هذا المجال. وعلى الصعيد الوطني، بادرت مالي بعمليات مبتكرة في إطار مشروع يطلق عليه اسم ''مشروع دعم اللجان المحلية لاسترداد الأسلحة الصغيرة''. والغرض من هذا المشروع المدعوم بالتعاون التقني البلجيكي، تمويل أنشطة اقتصادية جماعية لصالح الأشخاص الذين قاموا بتسليم أسلحتهم وسينخرطون بعد ذلك في أنشطة إنمائية بمساعدة اللجان المحلية التي أُنشئت لاسترداد الأسلحة الصغيرة.

إن المبدأ الأساسي القائم على فكرة ''التنمية مقابل السلاح'' يشجع على نزع السلاح الحر والطوعي. فحتى هذا التاريخ تم طوعا تسليم ٤٢٢ قطعة من الأسلحة الصغيرة وآلاف طلقات الذخيرة من قبل الجهات المحلية المعنية، ونأمل مخلصين في أن تشارك البلدان المجاورة في هذا المشروع لضمان نجاحه، لما له من أثر إيجابي على بناء السلام بعد انتهاء الصراع. وعلى الصعيد دون الإقليمي، أي على مستوى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي يرأسها بلدي في الوقت الحالي، يظل أهم حدث هو تجديد الحظر الاختياري المفروض على استيراد وتصدير وتصنيع الأسلحة الخفيفة، الموقّع في أبوجا، نيجيريا، في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، على أيدي رؤساء دول الجماعة الاقتصادية. وهذا التجديد الذي يبدأ نفاذه في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ لفترة ثلاث سنوات، يؤكد تصميم الجماعة

الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على الإسهام بفعالية في الأمن الدولي. ومن المرغوب فيه أن توسع هذه المبادرة لتشمل كل المناطق دون الإقليمية.

ولا بد للمجتمع الدولي أن يدعم هذه الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ويقرها بمزيد من التعاون وبتنسيق أفضل، في سياق الإجراءات الشاملة التي تستهدف وقف ظاهرة انتشار الأسلحة الصغيرة. وكما فعلنا في السنوات السابقة، سنعرض مشروع قرار لاعتماده، بشأن تقديم المساعدة إلى الدول لوقف الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ولجمع هذه الأسلحة.

وعلى الصعيد الإقليمي، استضافت مالي، في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، مؤتمرا وزاريا أفريقيا بشأن انتشار الأسلحة الصغيرة، اعتمد في نهايته إعلان باماكو. وكان هذا النص ملهما لعمل مؤتمر الأمم المتحدة الأول المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، وهو يؤكد من جديد التزام الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية بمبادئ القانون الدولي وقواعده، ويعرب عن قلقها العميق من استمرار وجود النتائج المدمرة المترتبة على انتشار الأسلحة الخفيفة في أفريقيا.

ومالي ترحب بعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، وباعتماد برنامج عمله. ويبقى التحدي هو أن نمضي قدما بجدول الأعمال الذي أعددناه في هذا المجال.

ونعتقد أن من الأساس مراقبة ورصد الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. والأمر يتطلب يقظة المجتمع الدولي والتزامه الصارم، حتى يتاح للأمم المتحدة أن تؤدي الدور المركزي الذي ينبغي لها أن تضطلع به.

وفي ميدان نزع السلاح النووي، ستواصل مالي تقديم دعمها النشط للجهود الدولية. وهي، في ذلك الصدد، تولي أهمية خاصة لمسألة المناطق الخالية من الأسلحة النووية، التي تُنشأ على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحريّة بين دول المنطقة المعنية. وأفريقيا، كما نعلم، أبرمت معاهدة بليندابا. ونحن في هذا الصدد، ننادي باحترام الالتزامات المتعهد بها أثناء مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة. وفي مؤتمر العام الماضي تم اعتماد برنامج عمل طموح.

وبغية المحافظة على كامل مصداقية معاهدة عدم الانتشار، نعتقد أنه يلزم أن يؤخذ في الحسبان عدد معين من التدابير ألا وهي: إضفاء الطابع العالمي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ والوقف الاختياري لتجارب الأسلحة النووية؛ وتنفيذ أحكام معاهدة ستارت الثانية وإبرام معاهدة ستارت الثالثة؛ وإبرام اتفاق بشأن إعطاء ضمانات للدول غير الحائزة لأسلحة نووية؛ والإدارة الشفافة للمواد الانشطارية تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ومن دواعي الأسف أن عمل هيئة نزع السلاح لم يُكتب له النجاح فيما يتعلق بوضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

ونرحب بأن تعقد في الشهر المقبل، في داكار بالسنغال، حلقة عمل بشأن التعاون الدولي والإجراءات الوطنية من أجل تنفيذ دول غرب ووسط أفريقيا لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتصديقها عليها. فهذه الحلقة ستجعل من الممكن زيادة توضيح أمور معينة، مثل مسألة التقنيات التي ستستخدم لنظام التحقق المتعلق بالمعاهدة، وإنشاء مراكز بيانات إقليمية في أفريقيا، وتوقيع المعاهدة والتصديق عليها.

وختاما، ينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده لإرساء الثقة في ميدان نزع السلاح، ومالي تلتمس تعزيز التعاون الدولي وتقوية القدرات في المناطق الإقليمية والمناطق دون الإقليمية، في جهودها لتحقيق نزع السلاح والأمن الدولي. ونعرب عن تمنياتنا بأن يتولد زخم عن هذه الدورة.

السيد نجاد حسينيان (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة لجنتنا في هذا المنعطف المهم. وإنني لعلى ثقة بأن خبرتكم الواسعة في مجال نزع السلاح ومهاراتكم الدبلوماسية هي الأصول الثمينة التي ستساعد هذه اللجنة على تحقيق نتائج إيجابية هذا العام.

إن التطور الرئيسي الذي حدث في مجال الأمن الدولي منذ السنة الماضية هو، بلا شك، الهجمات الإرهابية المفجعة التي وقعت مؤخرا في نيويورك وواشنطن العاصمة، والتي أثارت سخط المجتمع الدولي. وقد أدانت بلادي بشدة، إلى جانب سائر أعضاء المجتمع الدولي، هذه الهجمات الإرهابية، وأعربت عن تأييدها لبذل جهود دولية جماعية في إطار الأمم المتحدة لمكافحة أعمال العنف البشعة هذه ومنعها.

وهذا الحادث الذي نفذته دوائر ترفض معايير وقواعد القانون الدولي، وتعرض أرواح المدنيين الأبرياء للخطر لبلوغ غاياتها السياسية، أثار، وعن حق، شواغل كبرى داخل المجتمع الدولي. وعلى الرغم من أنه حادث محزن ومؤسف للغاية في تاريخ العالم المعاصر، فأملنا هو أن نخرج منه بنتيجة إيجابية، نتيجة تعود بالنفع على العالم أجمع.

وبغض النظر عن الجوانب الأمنية والإنسانية والاقتصادية والاجتماعية للهجمات الإرهابية، فإن هذا الحادث المأساوي أثبت أن الأمن في الساحة الدولية الجديدة لا يمكن أن يتجزأ، وأنه يتعرض للخطر بقدر متساو في جميع أجزاء كوكبنا. وأثبت أيضا أن حضارتنا أصبحت الآن أكثر ضعفا من أي وقت مضى أمام التهديدات، ولا سيما تهديدات أسلحة الدمار الشامل.

فأسلحة الدمار الشامل هي أخطر التهديدات التي تواجه الإنسانية والحضارة. وقد يؤدي استعمالها إلى كارثة يبلغ مداها حدا يستوجب أن نحشد كل جهودنا لتشديد القيود القانونية والسياسية على استحداث هذه الأسلحة اللاإنسانية وإنتاجها واستعمالها.

إن الأسلحة النووية هي الأفظع من بين أسلحة الدمار الشامل، وبالتالي ينبغي التعامل معها على أساس الأولوية العليا، ويتيح لنا حجم الدمار الذي تسببه هذه الأسلحة، كما شاهدناه في هيروشيما وناغازاكي، من الأسباب ما يكفي لأن نضاعف جهودنا من أجل منع استخدام الأسلحة النووية بكل الوسائل الممكنة، وبالتالي جعل الحظر عليها عالميا.

وبعد مرور خمس سنوات على صدور فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، التي أشارت فيها إلى التزام جميع الدول التزاما قانونيا بأن تنفِّذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بغية بلوغ عالم خالٍ من الأسلحة النووية، لم تبذل أي جهود ملموسة للمضي قُدُما صوب القضاء التام على هذه الأسلحة. كما أن الاتفاقات الثنائية الجزئية التي ترمي إلى خفض أعداد هذه الأسلحة أصبحت نسيا منسيا. وعلاوة على ذلك، ما زالت نتائج الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، التي كانت ثمرة مفاوضات مضنية استمرت أكثر من خمس سنوات، تنتظر التنفيذ.

وتتيح تلك الوثيقة الختامية أفضل أساس حيوي لاستعراض الطريقة التي يتم بها تنفيذ تلك المعاهدة، ولتبيان الكيفية التي يمكن بها ضمان وتعزيز تنفيذ المعاهدة في المستقبل. وتمثل العناصر المتوخاة في الوثيقة الختامية لعام ٢٠٠٠ بشأن نزع السلاح النووي، والتدابير العملية لتحقيق القضاء التام على تلك الأسلحة بما فيها ضرورة عقد ترتيبات دولية فعَّالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات لمنع استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها، فضلا عن أحكام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وقصر استخدام الطاقة النووية على الأغراض السلمية – كل هذه الأمور تشكل العناصر الأساسية لتحقيق الهدف المشترك الذي يتوخى إنشاء نظام دولي متين لحظر الأسلحة النووية.

وفي العام المقبل، سيتيح بدء العملية التحضيرية التي تستمر أربع سنوات لاستعراض وتعزيز معاهدة عدم الانتشار ووثيقتها الختامية لعام ٢٠٠٠ أفضل محفل لتعزيز هذه الجهود المشتركة. وأملنا أن يستفاد من هذه الفرصة استفادة فعالة لتشجيع اتخاذ المزيد من الخطوات لتنفيذ التدابير العملية المتوخاة في الوثيقة الختامية لعام ٢٠٠٠.

وفي هذا السياق، أود أن أشدد على الأهمية الحاسمة لالتزام جميع الدول بتعزيز المبادرة الخاصة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. إن إنشاء هذه المنطقة في الشرق الأوسط، الذي أيَّدته الجمعية العامة وما فتئت تطالب به طوال السنوات الـ ٢٥ الماضية لا يعوقه الآن سوى سياسة إسرائيل المتعنتة وامتناعها عن الالتزام بعدم استخدام الأسلحة النووية أو تطويرها. إن الوثيقة الختامية لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠، التي اعتُمدت بتوافق الآراء، طالبت إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار، وبوضع مرافقها النووية تحت نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بنطاقها الكامل. ولا بد من متابعة هذا المطلب الدولي بيقظة وبكل جدية.

وتشكِّل سياسة إسرائيل اليوم المصدر الوحيد للتوترات والصراعات في المنطقة، كما أن قدرتها النووية أحدثت حالة من الإرهاب وعدم الاستقرار وانعدام الأمن. وعمليات إراقة دماء السكان الفلسطينيين الأبرياء، التي تمارس يوميا وبصفة مستمرة في الأراضي المحتلة ليست إلا مظهرا واحدا من مظاهر تلك السياسة. ويتعيَّن على المجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده لوقف أعمال العنف هذه التي تمارس ضد السكان المدنيين.

وتمثل الأسلحة البيولوجية فئة أخرى من أسلحة الدمار الشامل الخطرة. وعلى الرغم من أنها محظورة ومحرمة بموجب القانون الدولي، فإنها ما زالت تشكِّل خطرا حقيقيا يهدد مجتمعاتنا. ولم يعد الإرهاب الحيوي شيئا يمت إلى الخيال العلمي، إذ أصبح واقعا ينطوي على إمكانية نقل عالمنا إلى عصر يسوده الخوف وانعدام الأمن. وبلادي، بوصفها من الدول الأصلية الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية لعام ١٩٧٢، لا يسعها إلا أن تعرب عن قلقها إزاء عدم عالمية هذا الصك الهام. لذلك ينبغي أن تكون نقطة انطلاقنا الأساسية لمكافحة تطوير هذه الأسلحة ونشرها هي التركيز على تعزيز الجهود الموحَّدة من أجل تحقيق عالمية هذه الاتفاقية وتنفيذها الناجع.

ومما يؤسف له، أن الفشل الأخير في المفاوضات التي استمرت ١٠ أعوام لإبرام بروتوكول إضافية لهذه الاتفاقية الناجم عن موقف الولايات المتحدة قد أحدث قلقا دوليا. ويحدونا أمل وطيد في ألا يعطي هذا التطور إشارة في غير محلها للأوساط المخطئة في ظل هذه الظروف. وعلاوة على ذلك، ما زلنا نأمل في أن يؤدي الوضع الجديد في العالم إلى تشجيع الولايات المتحدة على إعادة النظر في موقفها وفتح

الطريق لإحراز زخم قوي يبعث الحيوية في مفاوضات جنيف بهدف إبرام البروتوكول المطلوب لهذه الاتفاقية. ومن شأن هذا البروتوكول أن يتيح للدول وسائل كافية لتعزيز التنفيذ الفعال للأهداف الواردة في الاتفاقية، وأن ييسِّر ويضمن التعاون الدولي في هذا المجال لخدمة الأغراض السلمية. وقد ثبت أن تشجيع التعاون الدولي وتعزيزه بمكافحة الأمراض المعدية، التي أخذت تظهر من جديد كخطر عالمي يهدد جميع بلدان العالم سواء كانت متقدمة النمو أم نامية – أصبح أمرا ضروريا اليوم أكثر من أي وقت مضى. ومن الممكن أن تتحقق المكافحة العالمية الفعالة للأمراض المعدية من خلال تعزيز التعاون السلمي بين البلدان متقدمة النمو والبلدان النامية.

إن اتفاقية الأسلحة الكيميائية ينقصها أيضا طابع العالمية. لذلك، ينبغي بذل كل جهد ممكن لتشجيع انضمام المزيد من الدول الأطراف إلى هذه الاتفاقية، خصوصا في منطقة الشرق الأوسط. وعلاوة على ذلك، من الضروري توفير موارد جديدة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بغية تمكينها من الانخراط في عملية طبية إنسانية واسعة النطاق في حالة حدوث أي هجوم بالأسلحة الكيميائية على أُناس أبرياء. وفي هذا السياق، فإن بلدي انطلاقا من التجربة المحزنة التي تعرَّض لها كضحية لهذه الأسلحة اللاإنسانية، ما فتئ يقدم بصفة مستمرة مبادرات ونصوص محددة في إطار اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بهدف تعزيز قدرة تلك المنظمة وطاقتها على مساعدة وحماية بلدان العالم من هذه الهجمات. ونرى بشكل أساسي أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تحتاج إلى المزيد من الموارد والسوقيات بغرض تمكينها من تقديم المساعدة للسكان الأبرياء وحمايتهم من الأسلحة الكيميائية.

وعلى الرغم من أسلحة الدمار الشامل تشكل أخطر الأسلحة التي تهدد مجتمعاتنا، فإن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة برهنت أيضا على أنها فتاكة ووحشية بقدر مماثل في ظروف الحروب الأهلية والصراعات المسلحة. وكان انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه بمثابة تتويج للجهود الدولية الرامية إلى معالجة سبل ووسائل وقف هذا الاتجار غير المشروع. وأعتقد أنه ينبغي لنا أن نبتهج بأن المؤتمر قد نجح في إصدار برنامج عمل يوفر أفضل التدابير الممكنة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية لمنع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي هذه الأثناء، أود أن أنضم إلى عدد كبير من الدول في الإعراب عن القلق إزاء عجز المؤتمر عن توضيح موقف يتعلق بتنظيم التداول الداخلي للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة فضلا عن المسألة البالغة الأهمية المتمثلة في نقل هذه الأسلحة إلى الجهات من غير الدول، بسبب موقف دولة واحدة.

إننا نشاطر رئيس المؤتمر الموقف الذي أعرب عنه في بيانه الذي أدلى به في المؤتمر. ونرى أن هناك حاجة عاجلة إلى معالجة هذه المسائل حتى يمكن التوصل إلى اتفاق في مداولاتنا المقبلة، التي يتوقع أن يجرى خلالها استعراض لتنفيذ برنامج العمل.

إن قرار الجمعية العامة الذي اتخذته السنة الماضية بشأن القذائف قد فتح الآن أمام الأمم المتحدة ، للمرة الأولى على الإطلاق، إمكانية النظر في الموضوع ومعالجته.

ونحن نرحب بإنشاء الأمين العام فريقا من الخبراء الحكوميين لمساعدته على إعداد تقرير بشأن القذائف من جميع جوانبها، لتقديمه إلى الدورة المقبلة للجمعية العامة. وفي الاجتماع الأول الذي عقده الفريق هذا الصيف، تمكن الخبراء من وضع هيكل التقرير، وتحديد الجوانب الرئيسية للمسائل المتعلقة بالقذائف ومعالجة جميع جوانب القذائف من الناحية العامة. ونحن واثقون من أن الاجتماعين المتبقيين

للفريق، المتوخى عقدهما في السنة المقبلة، سيتيحان أفضل فرصة للخبراء لاختتام عملهم بنجاح والتمهيد لاستمرار العمل في إطار الأمم المتحدة.

وقد أصبح من الثابت تماما الآن أن القواعد والمبادئ التوجيهية العالمية بشأن القذائف يمكن أن تكون فعالة إذا ما تم التفاوض بشأنها والاتفاق عليها على أساس متعدد الأطراف. وأي مبادرة أو ترتيب أقل من المفاوضات والاتفاقات المتعددة الأطراف لن يحظى بالمصداقية الكفيلة بتحقيق العالمية. ولذا فإن فريق الخبراء الحكوميين يمثل أفضل آلية لمعالجة مختلف جوانب القذائف، وبالتالي، لتقديم توصياته بشأن آلية المتابعة. وأود هنا أن أعرب عن خالص شكري وامتناني للأمين العام ووكيل الأمين العام دانابالا على جهودهما وعملهما الشاق لإنشاء هذا الفريق.

السيد محمد (العراق) (تكلم بالعربية): في البداية يود وفدي أن يهنئكم على ترؤسكم لجنتنا لهذا العام، الشيء الذي سيقدمه سفيري عند إلقاء كلمته الأسبوع القادم.

وإدراكا من وفدي لأهمية وقت اللجنة للعمل على إنجاز مهامها، فإننا لم نكن نرغب في أخذ الكلمة قبل الموعد المحدد لبياننا العام، ولكننا وجدنا من الضروري توضيح بعض النقاط.

إشارة إلى البيان الذي ألقاه ممثل بلجيكا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، نود أن نوضح النقاط الآتية.

أولا، أشار ممثل بلجيكا إلى ما يسمى بالبرنامج النووي العراقي السري. وفي هذا الإطار نود أن نقول إنه ليس للعراق مثل هذا البرنامج، فالعراق طرف في معاهدة عدم الانتشار وخاضع لنظام الضمانات. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى تقريري الوكالة الدولية للطاقة الذرية الموجهين إلى مجلس الأمن في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وأقتبس من الوثيقة الثانية:

”وفقا لما جاء على وجه التفصيل في التقرير المرحلي المؤرخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ (الوثيقة S/1997/779)، وبناء على جميع المعلومات ذات المصداقية المتاحة حتى تاريخه، أسفرت أنشطة التحقق التي اضطلعت بها الوكالة في العراق عن صورة متساوقة تقنيا للبرنامج النووي. ولم تظهر أنشطة التحقق هذه أي دلائل على أن برنامج العراق حقق الهدف المتمثل في إنتاج أسلحة نووية، أو أن العراق أنتج أكثر من غرامات قليلة من المواد النووية الصالحة للاستخدام في الأسلحة أو حصل بصفة سرية على مواد من هذا القبيل. وعلاوة على ذلك، لا توجد في العراق أي قدرة مادية على إنتاج مواد نووية يعتد بها عمليا على أي نحو للاستخدام في الأسلحة. وفي شباط/فبراير ١٩٩٤، أتمت الوكالة إخراج جميع المواد النووية الصالحة للاستخدام في الأسلحة من العراق، وأهمها وقود المفاعلات البحثية الخاضع لضمانات الوكالة“. (S/1998/927، الفقرة ١٧)

إن ما ورد في تقرير الوكالة يثير التساؤل عما أشير إليه يوم أمس. وفي نفس الوقت فإنها السنة الثانية التي يزور فيها فريق التفتيش التابع للوكالة العراق، وبتعاون كامل مع العراق. وكما أشار الدكتور محمد البرادعي، مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تمكّن الفريق من التحقق من المواد النووية المشمولة بالضمانات. وكما هو موضح في تقرير الوكالة لمجلس الأمن في الوثيقة S/2000/300. وهناك تقرير مماثل لهذا العام.

وثانيا، فيما يتعلق بإشارة مندوب بلجيكا إلى قرارات مجلس الأمن، نود أن نقول إن العراق نفذ جميع التزاماته بموجب القرار ٦٧٨ (١٩٩١). وهذا ما أشار إليه ليس بعض أعضاء مجلس الأمن فحسب، بل حتى بعض عناصر اللجنة الخاصة التي أشار إليها مندوب بلجيكا في كلمته.

وأقتبس ما قاله سكوت ريتر، رئيس أحد أفرقة التفتيش في مقال له في (Arms Control Today)، صدر في حزيران/يونيه ٢٠٠٠:

”منذ نهاية ١٩٩٨، أصبح العراق مترع السلاح حقيقة، على نحو لم يسبق له مثيل في التاريخ، ولكن اللجنة الخاصة ومجلس الأمن لم يكن باستطاعتهما، وفي بعض الحالات، لم يكونا راغبين في الاعتراف بهذه الحقيقة“.

وأخيرا، يدعو وفدي دعوة جادة إلى أن يتم النظر بموضوعية في هذه المسألة، وإلى تجنب الانجراف وراء الأهواء السياسية، والنظر إليها على نحو عادل، حيث لا يجوز التغاضي عن حقيقة التعاون العراقي الكامل. ونحن على استعداد أن نوضح ذلك أكثر لأي من الوفود.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.